الموسوعة
السياسية
للشباب

8

الموسوعة السياسية للشباب

الهجرة غير الشرعية

د. سعيد اللاوندى

نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع

الموسوعة السياسية للشباب

الهجرة غير الشرعية

- انطلاقًا من شعلة التنوير التى تحملها «نهضة مصر للطباعة والنشر» منذ تأسست عام 1938، تصدر هذه السلسلة التثقيفية ضمن الموسوعة السياسية للشباب؛ لتلقى أضواء كثيفة على المفاهيم والمصطلحات والقضايا التى يصادفها الشباب فى حياتهم اليومية، أو تقع تحت أعينهم فى الصحف وعبر الإذاعات والفضائيات.

- تهدف هذه الموسوعة إلى تزويد الشباب بمعلومات ومعارف دقيقة وسهلة ومبسطة؛ كى تكون عونًا لهم فى «فهم» ما يدور حولهم من أحداث، وتعريفهم بما ينبغى عليهم عمله تجاه أنفسهم و«أوطانهم» وتجاه الآخرين.

- يؤكد المفكر الاستراتيجى صاموئيل هنتنجتون. صاحب نظرية صدام الحضارات. أن الهجرة هى قضية العالم المركزية فى المستقبل، وهو بذلك يدق ناقوس الخطر القادم، فما بالنا بالهجرة غير الشرعية التى تحقق أرباحًا تصل إلى مليارات
الدولارات؟ يكشف هذا الكتاب النقاب عن مخاطر الهجرة غي
الفادح الذى يدفعه الشباب من أعمارهم وطموحاتهم ومستق

- تشمل الأعداد التالية تعريفات لمفاهيم وقضايا أخرى مثل
العام، والديمقراطية، والعنصرية، والأصولية، والعلماني
والحكم الرشيد، والخصوصية الثقافية، وصدام الح
النووى، وأسلحة الدمار الشامل، والإعلام وصناعة العقو
الشرعية، والليبرالية، والاستشراق، والخصخصة، والت
الدولى، والأيديولوجيا.. وغيرها.

نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
6 221133 332743

الموسوعة
السياسية
للشباب

الهجرة غير الشرعية

د. سعيد اللاوندى
خبير فى العلاقات السياسية الدولية

نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع

العنوان: الهجرة غير الشرعية

تأليف: د. سعيد اللاوندى

إشراف عام: داليا محمد إبراهيم

رئيس التحرير

د. سعيد اللاوندى

المستشارون:

- د. محمد عبد السلام
- د. عمرو الشوبكى
- د. محمد غنيم
- د. عمار على حسن
- د. صفوت العالم

يحظر طبع أو تصوير أو تخزين أى جزء من هذا الكتاب سواء النص أو الصور بأية وسيلة من وسائل تسجيل البيانات، إلا بإذن كتابى صريح من الناشر.

نهضة مصر

للطباعة والنشر والتوزيع

أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

الترقيم الدولي: 4-3896-14-977 رقم الإيداع: 2007/15030 الطبعة 1: يوليو 2007

الإدارة العامة: 21 شارع أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة، تليفون: 33466434 - 33472864 02، فاكس: 33462576 02

المركز الرئيسي: 80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة 6 أكتوبر، تليفون: 38330287 - 38330289 02، فاكس: 38330296 02

مركز التوزيع: 18 شارع كامل صدقي - الفجالة - القاهرة، تليفون: 25909827 - 25908895 02، فاكس: 25903395 02

فرع الإسكندرية: 408 طريق الحرية، رشدي، تليفون: 5462090 03

فرع المنصورة: 13 شارع المستشفى الدولي التخصصي، متفرع من شارع عبد السلام عارف، مدينة السلام، تليفون: 2221866 050

E-mail: publishing@nahdetmisr.com–customerservice@nahdetmisr.com

www.nahdetmisr.com

تقـديـم

لا يكاد يمر يوم إلا ويموت عشرات من الراغبين فى النزوح (من دول الجنوب إلى دول الشمال) إما برصاص حرس الحدود وإما غرقاً فى زوارق انتهى عمرها الافتراضى منذ زمن!

وقبل فترة قامت الدنيا ولم تقعد بسبب موت ٥٨ صينياً خنقاً داخل شاحنة نقل بضائع على الحدود البريطانية، كما مات ٣٠ عراقياً تم ضبطهم داخل شاحنتين تنقلان بذور القطن! واستقبلت السلطات الإسبانية عشرات من الجثث الطافية على سطح المحيط بعد أن انشطر الزورق، ولم ينج من ركابه أحد! وهذا معناه أن العالم يعيش أزمة حقيقية مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية التى انتشرت فى دول آسيا وإفريقيا كالوباء، ولقد فرضت دول الشمال رقابتها الأمنية على الحدود إلى درجات قصوى بهدف الوقوف فى وجه طوفان الهجرة القادم من الجنوب وسنت قوانين رادعة وأقامت معسكرات فى بعض دول شمال إفريقيا لتجميع هذه الجحافل الزاحفة نحوها تمهيداً لإعادة الحالمين بالهجرة إلى أوطانهم الأصلية..

اللافت للنظر أن تجارة تهريب البشر تحتكرها شبكات ترتبط مع بعضها البعض بخطوط اتصال تخترق تركيا والصين، والاتحاد السوفيتى السابق وشمال إفريقيا، ويوغسلافيا السابقة. وتحقق أرباحاً تصل إلى ٤,٤ مليار دولار، وتدرجها منظمة الأمم المتحدة

ضمن قوائم شبكات الجريمة المنظمة والأموال القذرة وتجارة المخدرات..

يكشف هذا الكتاب مخاطر الهجرة غير الشرعية وثمنها الفادح الذى يدفعه الشباب فى جنوب المتوسط (من عمره وطموحه ومستقبله) ويذكر أن السفر والترحال ليس ممنوعًا أو محظورًا، شرط أن يتم فى أطره الشرعية.

د. سعيد اللاوندى

مقـــدمـــة

إذا علمنا أن الهجرة غير الشرعية (وعمليات تهريب البشر) تحقق أرباحا تصل إلى ٤,٤ مليار دولار، وتعمل فيها شبكات مافاوية عالمية لأدركنا على الفور خطورة هذه الظاهرة التى تفشت فى السنوات الأخيرة كالوباء ويحصد نتائجها السلبية الشباب من «أبناء العالم الثالث» الذين يدغدغ مشاعرهم حلم السفر والترحال والحياة فى دول الشمال. وغاب عن بالهم أن عصابات تهريب المهاجرين تتعامل معهم وكأنهم (أموال إضافية) أو بضاعة فى المخازن سيتم إطلاقها فى الأسواق فى الوقت المناسب وبأعلى الأسعار.

وأمام ازدياد أعداد الراغبين في الهجرة اتخذت هذه العصابات من المدن الجنوبية فى عدد من الدول الأوربية الشاطئة للبحر المتوسط (مثل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا) محطات ترانزيت تصل إليها أفواج المهاجرين بحراً لتتجه بعد ذلك إلى مناطق أخرى فى دول الشمال..

وتحولت دول مثل الاتحاد السوفيتى السابق، ويوغسلافيا السابقة، وتركيا والصين، وشمال إفريقيا إلى (بؤر) تصدر المهاجرين غير الشرعيين، فتذكر الأرقام أن أكثر من مليونى مهاجر فيها ينتظرون لحظة الرحيل أو السفر حيث يتم تكديسهم داخل صناديق (وكأنهم أمتعة) ليعبروا الحدود سرًّا، ويكون عليهم أن يبقوا على هذا الحال ساعات طوالاً، ناهيك عن الخوف الذى يكاد يقتل البعض علاوة على آلام الجوع والعطش. ومن شروط هذه

الرحلة الصعبة (غير الآدمية) ألا يتحرك أحد داخل الصندوق أو يطلب شيئًا أو يقضى حاجة!

وبسبب المآسى التى تتكرر منذ سنوات حيث يتعرض المئات للموت (إما خنقًا داخل شاحنات البضائع وإما غرقًا بسبب محاولات التسلل فى القوارب تحت ستار الليل).

وضعت دول الشمال أسلاكًا شائكة وحراسة مشددة على حدودها الجنوبية كما فرضت قوانين صارمة لضبط حركة السفر واستقدام المهاجرين كما ضمنت اتفاقيات المشاركة التى تعقدها مع دول جنوب البحر المتوسط بنودًا تنص على التزام هذه الدول بتسهيل إعادة توطين رعاياها من (المهاجرين) فى أوطانهم الأصلية بسبب ارتفاع معدلات البطالة فى دول الشمال إلى ١٨ مليون عاطل. (معلوم أن معظم العاطلين هم من المهاجرين!).

وبعد أن فشلت محاولات دول الشمال فى تطبيق سياسة «الهجرة صفر» الهادفة إلى تقليص أفواج المهاجرين غير الشرعيين التى تهب عليها كالرياح العاتية، باتت تفرض هذه الظاهرة نفسها كأبرز تحديات القرن الحادى والعشرين.

القسم الأول
«شبكات» تهريب المهاجرين!

غـريب وعـجيب أمـر هـؤلاء المهاجـريـن غير الشـرعيين (وتـقدر أعدادهم بالآلاف) الذين يتسللون ليل نهار باتجاه حدود دول أوربا الغربية.. إنهم يقدمون من كل مكان.. من آسيا، وإفريقيا والشرق الأوسط. ولأنهم جحافل من فقراء الجنوب فى الأغلب، فلم يجدوا ثمنا لهجرتهم سوى أن يبيعوا أجزاء من أجسامهم (خصوصًا الكليتين) مقابل أن تتولى شبكات متخصصة تهريبهم.

هذا هو الخبر الذى نشرته صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية ذات يوم، وذكرت أن شبكات تهريب المهاجرين تربطها صلة قوية بشبكات أخرى متخصصة فى الاتجار بالأعضاء الإنسانية للمرضى الأغنياء فى أوربا. ويحصدون الأرباح الخيالية بينما المهاجر المسكين لا يجنى سوى السماح بعبوره خلسة حدود إحدى دول أوربا التى يرغب فى العيش فيها. وفى الأغلب لا ينجح المهاجرون غير الشرعيين فى هذه الحيلة، عندما تلقى السلطات الأوربية القبض عليهم، وهم مازالوا ضعفاء فى مرحلة النقاهة، لتعيدهم إلى حيث أتوا.

اللافت للنظر أن «البوسنة» أصبحت إحدى مراكز تصدير هذا النوع من الهجرة؛ حيث يوجد بها آلاف من المهاجرين الذين جاءوا من كرواتيا وإيران، (خصوصًا الأكراد) والشرق الأوسط. ولقد وضعت السلطات الأوربية يدها على معلومات تفيد أن منطقة البلقان (وتحديدا:

تركيا وسلوفينيا) هى محطة ترانزيت أساسية يتجمع فيها المهاجرون ريثما يتم الاتفاق مع ممثلى شركات التهريب على الصفقة: «قطعة من الجسم مقابل الهجرة»، ولقد اقترح رئيس الوزراء البريطانى إرسال خبراء من أوربا متخصصين فى مكافحة مافيا تهريب المهاجرين لاسيما بعد أن أكدت الأرقام أن منطقة البلقان يوجد بها حاليا أكثر من ٣٠٠ ألف مهاجر يساومون فى عقد هذه الصفقات المشبوهة (واللاإنسانية) وينتظرون لحظة العبور باتجاه أوربا. ومما زاد من خطورة الأمر، أن تقارير الأمم المتحدة كشفت أن نحو ١٠٪ من المهاجرين غير الشرعيين يدخلون أوربا من بوابة البلقان وخصوصًا البوسنة.

ثمة تخوف آخر، تعمل له الدوائر الأمنية الأوربية ألف حساب ويتعلق بالأفكار المتطرفة التى تملأ رءوس المهاجرين القادمين من البوسنة خصوصًا أن صورة بن لادن (المعروف بأنه العدو الأول للغرب) لا تزال شاخصة فى الأذهان.

أرقام أخرى تزيد الطين بلة، هى أن السلطات الكرواتية ألقت فى الفترة الأخيرة القبض على ٢٥٠ ألف مهاجر غير شرعى، بينما احتجزت السلطات فى سلوفينيا نحو ٣٥٠ ألفًا. وليس خافيًا على أحد أن أعدادًا كبيرة من هؤلاء الضحايا ينحدرون من المنطقة العربية. إنها نخاسة من نوع جديد فى قرن جديد.

الهجرة صداع فى رأس أوربا

ترتعد فرائص أوربا حاليًّا مما تسميه «انفجار الهجرة» وتزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دولها وتذكر الأرقام أن هناك من

١٥ إلى ٣٠ مليون مهاجر غير شرعى فى العالم. نصيب أوربا منهم يبلغ ٤ ملايين. وهو ما يعنى أن دول الاتحاد الأوربى تستقبل سنوياً نحو ٤٠٠ ألف شخص يدخلون حدودها بطريقة غير شرعية، وهم يأتون من دول آسيا وإفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط إما بسبب الفقر وإما بسبب الحرية.

أخطر ما فى القضية أن شبكات من المافيا المنظمة هى التى تتولى أمر هذه الهجرة وتذكر وثائق المركز الدولى لشئون الهجرة (مقره فيينا) أن هذه الشبكات تحقق دخلا يتراوح بين ١٠ و١٥ مليار دولار، وهو رقم يقترب مما تحققه شبكات تهريب المخدرات.. ثم إن هناك «تعريفات» محددة بالنسبة للانتقال، فالشخص الراغب فى الهجرة من الصين إلى الولايات المتحدة مثلاً عليه أن يدفع مبلغاً ضخماً يزيد على ٣٥ ألف دولار؛ لأنه - فى هذه الحالة - سيضطر إلى أن يعبر من ثلاث إلى أربع دول، لكى يصل إلى ما يريد حيث يعمل كالعبيد فى المطاعم المنتشرة فى بعض المدن الأمريكية.

والمعروف أن بعض الدول جعلت من نفسها محطة ترانزيت لتصدير المهاجرين مثل ألبانيا، والبوسنة. أما غالبية المهاجرين غير الشرعيين فيتجهون إلى أمريكا وأستراليا. ولحل هذه المشكلة يجب على الدول الغنية أن تبادر بإبداء حسن نياتها بإسقاط ديون الدول الفقيرة لحل مشاكلها الداخلية وليس لتسديد فوائد هذه الديون.

ورغم تشديد العقوبات بالغرامة والسجن فى أوربا على من يثبت أنه شارك فى تسهيل قدوم هؤلاء المهاجرين، فإن الدول الأوربية

تظل (قبلة) أعداد غفيرة من الآسيويين. وقد تسببت قضية موت ٥٨ صينيًا خنقًا فى إحدى الشاحنات، وهم فى طريقهم من الصين إلى إنجلترا، فى إعادة طرح القضية، ومطالبة دول الاتحاد الأوربى باعتماد سياسة موحدة (رادعة) لأن المهاجرين الجدد غير الشرعيين على وجه الخصوص، يسقط منهم الضحايا يوميا.. ومن ثم فالقضية إنسانية قبل أن تصبح سياسية.

هـل يفلت الزمام؟

.. جملة من الحقائق التى تكاد تفقأ العيون ذكرها أحدث تقرير أوربى حول الهجرة غير المشروعة (أشرف عليه نحو ٧٠ متخصصًا فى أمور الهجرة السياسية والاقتصادية والنفسية ويقع فى نحو ١٠٠ صفحة). منها أن الإنسان - وعكس ما كان شائعا - أصبح تجارة رابحة تدر أرباحا طائلة فى العالم.

وأصبحت عمليات تهريب البشر من أهم مصادر الدخل بالنسبة لشبكات المافيا فى أوربا وآسيا. فحققت رقمًا خياليًا يبلغ ٤,٤ مليار دولار فى العام) ومنها أيضًا أن جسورًا قوية من التفاهم والتواصل قد ظهرت بين جحافل الأجانب الراغبين طوعًا فى الهجرة إلى أوربا وبين العصابات المتخصصة فى التهريب، والأخطر من ذلك أن التجارة فى البشر أصبحت - مثل أى تجارة أخرى - تخضع لقواعد السوق الحرة، أى لقانون العرض والطلب. وبالتالى كلما شددت الدول الأوربية الرقابة على الحدود، ارتفعت نفقات التهريب، وزادت المبالغ المالية التى يطلبها المهربون..

.. حقيقة أخرى ذكرها التقرير هى أن خطوط اتصال سريعة تم إنشاؤها بين شبكات التهريب فى عدد من الدول مثل تركيا والصين، ويوجوسلافيا، كما أصبحت المدن الجنوبية فى عدد من الدول الأوربية المشاطئة للمتوسط (مثل إسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا) محطات ترانزيت تصل إليها أفواج المهاجرين بحرًا - على وجه الخصوص - لتتجه بعد ذلك إلى بلاد أخرى، ولم يعد مجديا ما تفرضه سلطات هذه الدول من حماية أمام شتى أنواع التحايل التى يبرع فيها المهربون.

.. ويتحدث التقرير فى الوقت نفسه عما يسميه المثلث الأسود ويقصد به منطقة الاتحاد السوفيتى السابق وتحديدا النقاط التى تربط بين موسكو، وكييف، ومنيسك، وأشار إلى وجود أكثر من مليونى مهاجر فيها بانتظار لحظة الترحيل أو السفر، والغريب أن عصابات المافيا تتعامل مع هؤلاء البشر المساكين كأنهم (أموال احتياطية) أو بضاعة فى المخازن سيتم إطلاقها فى الأسواق فى الوقت المناسب وبأعلى الأسعار!

ويذكر التقرير أن أضعف حلقات الرقابة الدولية بشأن الهجرة غير الشرعية هى منطقة البلقان، حيث تسيطر (مافيا التهريب) سيطرة كاملة على مطارى سراييفو، وتيرانا، اللذين يطير منهما المهاجرون إلى أى بقعة فى العالم دون تأشيرات، ويؤكد أن هناك نحو ٢٠٠ ألف مهاجر يحلمون بمقعد داخل الطائرات التى تنطلق من هذين المطارين.

ويحذر التقرير أخيرًا من اتساع موجات الهجرة غير الشرعية ويرى أنها كالمارد الذى خرج من القمقم ولم يعد بوسع أحد التصدى له.

المهاجـرون بلغـة الاقتصـاد

قبل اتخاذ أى خطوة فى طريق إبعاد الأجانب والمهاجرين عن الأراضى الأوربية ينبغى التفكير أولاً فى حجم القوة الاستهلاكية التى يمثلونها، وتأثير ذلك فى حركة الاقتصاد فى كل أنحاء أوربا.

هذه العبارة هى خلاصة تقرير بعثت به إحدى جمعيات رجال الأعمال والصناعة فى أوربا إلى المفوضية الأوربية فى بروكسل، تحذر فيه من الانسياق وراء دعاوى طرد الأجانب وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية دونما اعتبار لدورهم فى نمو وتطور الاقتصاد الأوربى أو لظروفهم وأوضاعهم الشخصية التى دفعت بهم إلى اختيار الصعب (وهو الهجرة) خارج أوطانهم. ويضرب التقرير المشار إليه مثالاً بمدينة الخيدو فى جنوب إسبانيا التى يمثل المهاجرون المغاربة فيها أكثر من ٢٠ ألفًا من إجمالى عدد سكانها وهو ٥٥ ألفًا.

المعروف أن تنامى الشعور بالعداء بين الإسبان تجاه المهاجرين فى الفترة الماضية أدى إلى تقليص هذا العدد وترك الكثيرين المدينة؛ مما أضر بالإنتاج الزراعى الذى كانت تشتهر به «الخيدو» خصوصا إنتاج الطماطم والفلفل!

كما أضيرت قطاعات إنتاجية أخرى مثل قطاع تربية الماشية وقطعان الأغنام، ومنتجات الألبان علاوة على قطاع المطاعم والمأكولات.

ويشير التقرير، فى الوقت نفسه، إلى المحال الكبرى فى عدد من العواصم الأوربية التى تكتظ فى مواسم الأعياد بأسر المهاجرين من مختلف الأعمار وتتكالب على المشتريات من كل صنف.

ويستند التقرير إلى استطلاعات رأى تكشف أن ٧٠٪ من رواد هذه المحال هم من المهاجرين الذين يشترون لأنفسهم ولذويهم وأقاربهم فى بلدانهم. وينتهى التقرير بالسؤال:

إذا طردنا المهاجرين، فما هو البديل، باعتبار أن كل جالية أجنبية هى قبل كل شىء ترس فى عجلة الاقتصاد؟!

كابـوس الهجـرة السـريـة

الهجرة السرية (غير الشرعية) إلى دول الشمال، هى – بالفعل – صداع فى رأس أوربا، التى يبدو أنها تعتزم اتخاذ إجراءات أكثر حسما لوقف هذا الطوفان المهجرى القادم من دول الجنوب.. فقبل فترة ألقت السلطات اليونانية القبض على موجتين من المهاجرين غير الشرعيين، الأولى يبلغ عددها ٣٩ مهاجرًا، جميعهم من العراقيين والأكراد، كانوا مختبئين فى شاحنة ضخمة بتسهيلات خاصة من مافيا ألبانية تخصصت فى تهجير الراغبين من أبناء الجنوب فى الهجرة إلى دول أوربا مقابل ٨٠٠ دولار عن كل شخص. أما الموجة الثانية، فيبلغ عددها ١٥ مهاجرًا، معظمهم من العراقيين أيضًا، وتم ضبطهم داخل شاحنتين تنقلان بذور القطن.

ولقد كانت ظروفهم الصحية صعبة للغاية؛ لأنهم كانوا (معلبين) داخل صناديق –وكأنهم أمتعة– وكان عليهم أن يبقوا على هذا الحال ساعات طويلة، ناهيك عن الخوف الذى يكاد يقتل البعض، علاوة علـى آلام الجوع والعطش.. ومن شروط هذه الرحلة الصعبة ألا يتحرك أحد، أو يطلب شيئًا، أو يقضى حاجةً!!

وأمام تكرار هذه الأفواج من المهاجرين السريين تثور تساؤلات عديدة تتعلق (بإنسانية) هذه الرحلات، واتساع شبكات مافيا التهريب.. تلك المافيا التى تنافس شبكات الجريمة المنظمة، والأموال القذرة فى أرصدتها، ورءوس الأموال المستخدمة فيها.

وكانت بعض جمعيات المهاجرين فى أوربا قد تقدمت بعدة استفسارات إلى المعنيين فى الدول الأوربية بقضايا الهجرة والمهاجرين، وطلبت (التساهل) بشكل أو بآخر مع هؤلاء المهاجرين؛ لأنهم ضحايا ظروف صعبة فى بلادهم، أو ضحايا طموحات وأحلام خيالية لا أساس لها من الصحة، باعتبار أن السفر إلى دول الشمال هو حلم يدغدغ خيال مشاعر الغالبية العظمى من الشباب فى دول الجنوب.

وناشدت هذه الجمعيات السلطة الأوربية التعامل مع المهاجرين الجنوبيين كما تتعامل مع أبناء أوربا الشرقية الذين يلقون كل حفاوة، وتقدم إليهم التسهيلات لكى تصبح «هجرتهم» بردًا وسلامًا!

واتهمت «جمعيات المهاجرين العرب» بعض الدول الأوربية بأنها تكيل بمكيالين فيما يتعلق بالهجرة وطالبت حكومات الدول المصدرة للهجرة فى الجنوب بأن تصل إلى تقنين (من نوع ما) مع أوربا لتنظيم هذه الهجرة التى أصبحت (كابوسًا) يؤرق أوربا، و(وصمة عار) تلمع فى جبين دول الجنوب.

بين فكى الرحى

.. حالة من الخوف المشوب بالحذر بدأت «تلبس» أجساد المهاجرين العرب والمسلمين فى أوربا بعد فوز اليمين المتطرف فى الحكومة

النساوية فى أعقاب الفوز الكاسح الذى حققه حزب الحرية هناك.. والحق أن هذه الحالة لا تعنى سوى معنى واحد يعانيه المهاجرون فى أوربا منذ فترة وهو أن موجة اليمين المتطرف فى تصاعد ملحوظ فى كل أنحاء القارة العجوز.. واليمين - كما تقول أدبياته، ويحفظها المهاجرون عن ظهر قلب - يرفض الوجود الأجنبى شكلاً وموضوعًا، ويدعو إلى طرد كل المهاجرين اليوم قبل الغد وإعادتهم - عنوة إذا لزم الأمر - إلى أوطانهم الأم غير مأسوف عليهم..

ومما يضيف إلى هذه الحالة شكلا مفزعا من أشكال القلق أن اليمين فى فرنسا مثلاً اكتسب فى السنوات القليلة الماضية مواقع جديدة داخل الجمعية الوطنية وخارجها.. وبدأت أطروحاته التى يمثلها زعيم الجبهة الوطنية اليمينى المتطرف جان مارى لوبن - تتردد بين شرائح عديدة من أحزاب اليمين التى تتمحور حول شعار «فرنسا للفرنسيين»... والشىء نفسه يمكن أن تلحظه فى إيطاليا التى قفز فيها اليمين الفاشى ليحتل مواقع كثيرة.

وتتواصل الموجة فى الارتفاع إذا انتقلنا إلى ألمانيا التى تعود شعارات الفترة النازية لتكتسح الأجواء.. ويملأ النازيون الجدد الأماكن بالضجيج والعنف، فقبل فترة هاجموا شابا سودانيا من طالبى اللجوء السياسى وأحرقوا منزلا كان يضم مجموعة من المهاجرين (الأتراك). ولايزالون على درب «كراهية الآخر» يسيرون.. أما الدانمارك فلم تخل من يمين أشد تطرفا، فضحته المظاهرات التى اندلعت فى كوبنهاجن ذات مرة وشارك فيها آلاف من المهاجرين المسلمين يتهمون

السلطات بالعنصرية ويكشفون زيف ما يقال عن حرية ممارسة الشعائر الدينية هناك.. الثابت أن المهاجرين العرب أصبحوا فى حال لا يحسدهم عليها أحد ويتوقع نفر منهم أن تشهد المرحلة المقبلة موجة عنصرية كارهة للعرب والمهاجرين لا تتورع عن استخدام العنف وسيلة لها.. ويعبرون عن قلقهم من أن تصبح الأجواء - بسبب تنافس اليمين المتطرف فى كل الأنحاء - فى غير صالحهم.

والشىء التراجيدى فى الأمر أن كثيرا من المهاجرين غير مستعدين للعودة إلى بلادهم فى وقت قريب لأسباب كثيرة تتعلق بظروف العمل، وبالأولاد.. إلخ، وفى نفس الوقت خائفون من البقاء فى الخارج تحسبًا لاندلاع نيران العنصرية مجددًا التى لن تستهدف - والحالة هذه - سواهم. وهو ما يجعلنا نعتقد أن أوضاع وظروف المهاجرين العرب فى الخارج - فى هذا الإطار- أصبحت تستدعى المواجهة على الأقل للفهم والتدبر على مستوى المنظمات والحكومات.. وليتنا نعجل بذلك قبل أن نولول ندما على اللبن المسكوب!!

اتحـادات المغتـــربـين

تؤكد الإحصاءات التى ترصدها وزارات الداخلية فى دول الاتحاد الأوربى أن الجاليات العربية هى أكثر الجاليات الأجنبية تحمسًا لفكرة الجمعيات والروابط الاجتماعية التى تنظمها القوانين والتى تخول لكل ثلاثة أو أربعة أشخاص الحق فى إشهار جمعية تحمل أى اسم، ويكون هدفها اجتماعيًا ترفيهيًا محضًا، شريطة ألا تمارس السياسة أو الدين أو التجارة.. ومنذ أدرك إخواننا العرب (فى عدد من دول غرب

أوربا على وجه التحديد) هذه السهولة فى إشهار الجمعيات، وعدد الروابط العربية يتضاعف باستمرار حتى ليقال إن هذه الروابط تتزايد بمعدل يتراوح بين عشرين وثلاثين رابطة أسبوعيًّا. . . وهذا الأمر لا غبار عليه على كل حال؛ لأنه يعنى لأول وهلة حرص أبناء الجالية العربية على الظهور بمظهر المتضامن والراغب فى التوحد.

لكن واقع الحال ليس كذلك، للأسف الشديد، فالعرب المهاجرون (أو المغتربون) فى أوربا هم -فى الواقع- أكثر الجاليات الأجنبية انشقاقا وتمزقا على الرغم من كثرة الجمعيات وتعدد الروابط. ففى الميدان الواحد، تجد ما يزيد على خمسين جمعية. لكن كل واحدة لا تكاد تدرى من أمر الأخرى شيئًا، بل ترى أنها الجمعية «الوحيدة» الصحيحة أما ما عداها فهو خاطئ! وقد يحتدم الصدام بين جمعيتين -وهو أمر وارد دائما بين الجمعيات العربية على كل حال- فيصبح عمل كل جمعية هو التشهير بالجمعية الأخرى، وإطلاق الشائعات على أفرادها. . بل كتابة البيانات ضدها وتوزيعها على من يهمه الأمر أو لا يهمه.

هذا عن علاقة الجمعيات والروابط العربية بعضها ببعض، فماذا عن العلاقة بين أعضاء الجمعية الواحدة؟

حول هذه النقطة، بوسعنا أن نعجب كثيرًا؛ لأن كل شخص داخل الجمعية يريد أن يصبح رئيسا حتى قبل أن يعرف هذه الجمعية، وإمكاناتها وماذا تمثل.

وفى هذا الخصوص يحضرنى بيت من الشعر، أتذكره كلما عرض خلاف حول رئاسة مثل هذه الجمعيات يقول:

أهـلـــى رءوس كلـهـــم   أرأيـت مزرعــة البصــل؟!

بمعنى أن كل أعضاء الجمعية يريدون أن يكونوا رءوسًا كرءوس البصل في المزرعة الواحدة!

غريب أمر أبناء الجاليات العربية في أوربا حقًا.. فما أكثر روابطهم، وما أقل ترابطهم! ويبدو أنهم قوم يقتنعون كثيرًا بالأسماء والألقاب ويطربون لإطلاق الشعارات، ولا يميزون بين الكلام كشعار، والكلام كواقع معاش.

هكذا كان أستاذنا الدكتور زكي نجيب محمود ينعى علينا هذا الحال، فيقول: «إن من عيوبنا القاتلة أننا عندما نطلق شعار الاتحاد نظن أن الاتحاد قد تحقق بالفعل بمجرد الحديث عنه والأدهى من ذلك أننا نتصرف على هذا الأساس مع بعضنا البعض، ومع الآخرين».

لكن هذا الداء العضال لم يغب عن بال مفكر آخر هو جمال الدين الأفغاني الذي حار في أمر الأمة الإسلامية وظل طوال عمره يدعو إلى لم الشمل وتوحيد الجهود فلم يصل إلى شيء.. فكان أن صاغ قناعته في عبارة لاذعة تقول: اتفق العرب على ألا يتفقوا! ويعترض البعض على الأفغاني ويرى أنه كان متفائلاً؛ لأن مجرد اتفاق العرب على شيء حتى ولو كان عدم الاتفاق، فهو أمر مشجع على كل حال. لكن الحقيقة أن العرب عجزوا عن الاتفاق حول هذه النقطة، وأصبح شعارهم قديما وحديثا هو عدم الاتفاق إن في الخير وإن في الشر.

ولعلنا نقترب أكثر من هذه الحقيقة الموجعة إذا تأملنا الظواهر التالية: باسم المغاربة والمشارقة في أوربا توجد مئات الجمعيات والروابط،

والاتحادات، والفيدراليات لكل منها رئيس، وأعضاء وتشكيلات تشبه التشكيلات الوزارية، ولو سألت عن مواعيد اجتماعات هذه الجمعيات أو عن إنجازاتها وعدد المؤيدين لها، فلن تجد شيئًا مهما فى هذا الخصوص.

وباسم المصريين فى أوربا (خصوصا فرنسا التى عشت فيها سنوات طويلة) توجد عشرات الجمعيات واحدة تحمل فى عنوانها اسم المغتربين، والأخرى تحمل اسم المهاجرين، والثالثة تحمل اسم الفنانين والرابعة تحمل اسم التجار والعمال، والخامسة تحمل اسم المدن والكفور والنجوع، وهكذا حتى النهاية.. ثم الحصاد النهائى لكل هذه الجمعيات هو، للأسف، لا شىء؛ لأن كل جمعية ترى أنها «الجمعية» معرفة بالألف واللام، بمعنى أنها الوحيدة الموجودة على الساحة وأن الجمعيات الأخرى ليست إلا لعب عيال!!

وآه لو سألت رئيس إحدى هذه الجمعيات عن رئيس الجمعية الأخرى التى تتشابه مع جمعيته فى الاسم والمبادئ والأهداف المعلنة، أقول: لو سألته، فستسمع ما لم تسمعه من ذى قبل.. وما لم يخطر على قلبك قط فسباب الدنيا سوف يحطها على رأس المسكين: فهو السارق، والأفاق، والمنافق.. ثم هو أيضًا الدعى، والكافر، والملحد، والزنديق.. ثم هو الجاهل والتافه، والعميل، والجاسوس. وصدقنى هذه الاتهامات يمكن أن تسمعها من أى شخص عن الشخص الآخر، دون أدنى حرج أو شعور ضئيل بالخجل.

ولاشك أن هذه الأشياء سوف تملأ قلبك بالحزن؛ لأنها أولاً وأخيرًا تتحدث باسم الإسلام (دين السماحة والعقل).. وهكذا لا نجنى

من هذه الجمعيات سوى الحنظل إلا أننا نسيء إلى أنفسنا ودينا، ومعتقداتنا من حيث أردنا الإحسان! فتكالبنا على إنشاء الجمعيات لتأكيد تضامننا، لكن الحقيقة أن الطرق تفرقت بنا وتشرذمنا، وأصبح بعضنا عدوا لدودا! وأردنا إظهار أنفسنا فى صورة المتضامن فكانت النتيجة أن ظهرنا فى صورة المنقسم والتائه. وأصبحنا كقطعة «اللبان» التى تلوكها الألسن. ويضرب بنا المثل فى الاختلاف والفرقة والحقد، والبغضاء، وهكذا تصبح الجمعيات والروابط والاتحادات والفيدراليات أداة ربط بين مختلف الجاليات الأجنبية خارج الحدود، وأداة انقسام وتشتيت بين أبناء الجاليات العربية والإسلامية.. ولله فى خلقه شئون!

إنهم يحرقون المهاجرين للتسلية!

يبدو أن النازيين الجدد لن يغمض لهم جفن إلا بعد أن يحرقوا كل الأجانب المهاجرين الذين يعيشون فى أوربا.. هذا على كل حال ما اعترف به أربعة منهم فى روما أخيراً عندما ألقى البوليس القبض عليهم بتهمة محاولة إحراق ملجأ يأوى إليه المهاجرون ويعيش فيه بصفة دائمة مجموعة من التونسيين.

.. وكشفت التحقيقات أن هؤلاء النازيين الجدد من مشجعى فريق روما الإيطالى لكرة القدم، وأنهم من أكثر الناس حقدا على العرب المهاجرين، والكارثة أنهم اعترفوا - بعد أن تم ضبطهم متلبسين بإشعال النيران فى المكان - بأنهم كانوا يفعلون ذلك من قبيل التسلية فقط لا غير! وضبطت السلطات فى حوزتهم منشورات تحض على

سحق المهاجرين تحت عنوان يقول: «يجب القضاء على الفئران»، وما الفئران بالطبع سوى هؤلاء المهاجرين المساكين!

وإذا انتقلنا إلى بلد آخر مثل هولندا سنجد أن دوائر العنصرية تتسع وتتسع حتى تكاد تشمل جميع القطاعات.. وكذلك الحال في دولة مثل الدانمارك التى وافق برلمانها أخيرًا على إصدار تشريعات خاصة بحقوق المواطن (ابن البلد) تختلف عن حقوق المهاجر (الوافد).

وهكذا يتضح أن هناك ما يشبه الاتفاق الضمنى على اعتبار المهاجرين «الحشرة السوداء» في أوربا، فهم السبب في البطالة، هكذا يقول كارهو الأجانب. وهم السبب فى تفشى ظاهرة العنف والسرقة بالإكراه وهم السبب فى تلوث البيئة.. باختصار لم يترك هؤلاء أى نقيصة دون أن يلصقوها بالمهاجرين.

والغريب أن المهاجر لا يحرك ساكنًا دفاعًا عن نفسه، بل يترك نفسه كالريشة فى مهب الريح باستثناء بعض البيانات التى تصدرها جمعيات مكافحة العنصرية.

ومرة أخرى نعتقد أن مستقبل المهاجرين العرب فى أوربا فى خطر.. وقد آن أوان الفهم الصحيح والحوار والبناء ووضع النقاط على الحروف.. فلم يعد يجدى دفن الرءوس في الرمال.

ممنوع دخول العرب والسود والكلاب!

كانت دهشتنا ثقيلة ومؤلمة كالفجيعة عندما وجدنا لافتة كبيرة (نسبيًا) على باب مقهى صغير فى إحدى الضواحى الباريسية مكتوبًا عليها: «ممنوع دخول العرب والأفارقة والكلاب»!

.. ولم نكن فى حاجة إلى من يواسينا أو يخفف عنا، فالأمر واضح كالشمس، وهو أن مرض العنصرية قد استبد بصاحب المقهى ومريديه، إلى حد جعلهم ينفرون من الأجانب وهم هنا (العرب والأفارقة).. أما الكلاب فهى مذكورة فى اللافتة لا لأن صاحب المقهى يكرهها (بدليل أنه يربى كلبًا) ولكن لكى تبلغ الإهانة التى يريدها إلى كل أجنبى.. الذى يتساوى - فى نظر صاحب المقهى العنصرى - مع الكلاب التى تمشى على أربع.

..وعندما روينا هذه الحكاية إلى المخضرمين من المغتربين فى باريس - كان ذلك فى منتصف ثمانينيات القرن الماضى - نصحونا بألا نلقى بالاً لهذا الأمر، فالعنصريون - على حد قولهم - كثر، وسوف نلقاهم فى كل مكان.

وعرفنا فى هذا الوقت المبكر أن هناك اتجاها سياسيا يبنى كل طموحاته على كراهية الأجانب، بل طردهم - شر طردة - من فرنسا، ويمثله رجال سياسة أبرزهم جان مارى لوبن زعيم حزب الجبهة الوطنية اليمينى المتطرف، الذى يرفع شعار «فرنسا للفرنسيين» وليس للعرب أو للسود (الأفارقة).

.. وبعد أن عركتنا حياة الغربة أدركنا أن الشريحة العظمى من الشعب الفرنسى تؤمن بالفعل بشعار ثورتهم المباركة: الثورة الفرنسية (حرية - إخاء - مساواة)، وما السلوكيات الكارهة للأجانب سوى سلوكيات فردية (أو جماعية) محدودة يعاقب عليها القانون إذا ثبتت بالفعل التهمة وتوافرت عناصر الإدانة.

.. وكان علينا أن نتجاوز ما قد يصادفنا منها فى حياتنا اليومية.. لكن لم يغب عن بالنا أن تيار «اليمين المتطرف» كان يواصل مده فى كل الاتجاهات.. فزادت دوائره طولا وعرضا فى فرنسا (حصل على أكثر من ١٥٪ من مقاعد البرلمان، وتوغل فى النمسا التى شارك فى حكومتها الائتلافية).. وكشف عن أنيابه فى بلجيكا، وإيطاليا، وسويسرا، وإسبانيا بنسب ودرجات متفاوتة.

وهكذا وجدنا أنفسنا أمام حقيقة مرة لكنها واضحة، وكاشفة فى آنٍ، وهى أن السنوات المقبلة سوف تشهد صحوات عنصرية مقيتة - فى مواقع كثيرة من أوربا - ضد العرب والأجانب المهاجرين. وهو ما يفرض علينا - مرة أخرى - أن نعيد النظر فى سياسات الهجرة النازحة من بلادنا باتجاه دول الشمال.. فأوربا لم تعد لنا.

الدجاجة التى تبيض ذهبًا

لابد أن تكون لدينا «الجرأة» و«الشجاعة» لكى نعترف بأن المساحة التى تحتلها «قضايا الهجرة والمهاجرين» فى قائمة اهتمامات الحكومات العربية هى مساحة جد محدودة فى المرحلة الحالية. وفى تصورنا أن هذا الوضع لن يستمر طويلاً، فالمشكلات التى يفرزها الواقع المهجرى العربى فى الخارج بدأت تتكاثر عنقوديًّا ويستفحل خطرها من حيث الحجم والتأثير إلى حد يجعلنا نعتقد أن الأصوب هو أن نبادر بمواجهة هذه المشكلات الآن قبل فوات الأوان؛ إذ لا يكفى أن يفرح المسئولون بهجرة المهاجرين، اعتقادًا منهم بأن المهاجر هو

الدجاجة التى تبيض ذهبا بالنظر إلى التحويلات النقدية التى يبعث بها من الخارج إلى ذويه داخل الوطن.

فهذه الحال قد تبدلت فى جانب كبير منها، فى ضوء الدخول المنخفضة التى يتقاضاها المهاجرون فى البلدان التى يعيشون فيها. ومن المتوقع أن تتبدل الحال كثيرًا فى المرحلة المقبلة. وسوف يكون المهاجر - والحالة هذه - مصدر قلق يجب تجنبه خصوصًا عندما يعود «خالى الوفاض» أو بمدخرات هزيلة.

أقول ذلك وفى ذهنى الاضطرابات التى نسمع عنها فى مناطق كثيرة فى أوربا منها وليس آخرها أحداث مدينة (الخيدو فى إسبانيا).

وفى ذهنى أيضًا أن معالجة قضية الهجرة والمهاجرين ينبغى أن تحتل المكان اللائق بها فى أذهان المسئولين العرب فى كل المواقع، وبدلاً من أن نفرح بهجرة من يهاجر، علينا أن نبحث جديا فى سبب هجرته، اقتصاديًّا وسياسيًّا.

فالمهاجرون العرب الاثنا عشر الذين قاموا بتخييط أفواههم - ذات مرة - اعتراضًا على احتجاز السلطات الأسترالية لهم، والخوف من إعادتهم إلى بلادهم.. حالة جديرة بالدراسة والبحوث فى أسباب هذا الخوف الذى جعلهم يتصرفون بمنتهى القسوة والوحشية مع أنفسهم عن طريق تكميم الأفواه، بعد الإضراب عن الطعام بالطبع، لا لشىء إلا لأنهم سوف يعودون من حيث أتوا.

مثل هذه الوقائع، تجعلنا نطالب بإدراك قضايا المهاجرين العرب فى الخارج فى صدر أولوياتنا القومية داخل بلادنا العربية وبأسرع وسيلة قبل أن يداهمنا الخطر!

رفقًا بصورة العربى المهاجر

قبل فترة أصدرت محكمة نانتير الفرنسية حكمًا بالسجن لمدة ١٨ شهرًا على مغترب لبنانى؛ لأنه انتزع ابنته (٥سنوات) من طليقته الجزائرية، وأرسلها كى تعيش مع أسرته فى لبنان.

مثل «هكذا قضية» باتت من الأمور الشائعة التى يعرفها المهاجرون، ويتحدثون عنها ليل نهار خصوصا بعد تفشى ظاهرة الانفصال، (٣٨٪ بحسب الإحصاءات التقديرية) بين الأجانب؛ إذ لا يكاد يمر شهر إلا وتكون حالات عديدة من الطلاق (وما تنشأ عنه من خلافات ومشاكل) مدرجة فى جداول المحاكم تنتظر البت فى شأنها وأمام كثرة ما يعرف بخطف الأزواج لأولادهم من حضانة الأمهات، وضعت القوانين الأوربية قواعد وضوابط صارمة، ورغم ذلك لا تزال المطلقات يجأرن بالشكوى.. ولست أنكر أن جانبا من هذه القضايا قد يكون مؤسسًا على شهادات مغلوطة لكن الثابت - والذى يدعو للأسف حقًا - أن المهاجرين العرب - بوجه خاص - هم أبطال هذه الحكايات.. ففى هذه المرة كان البطل مغتربا لبنانيا، والضحية، هى زوجة جزائرية، وقبل فترة كان البطل مغتربا مصريا، والضحية هى زوجة مغربية، بل امتدت الحالات لتشمل الأزواج العرب من زوجات فرنسيات، وقد حدث أن أقنع أحدهم زوجته بأنه يريد أن تسمح له بأن يمضى مع ابنه وابنته عطلة نهاية الأسبوع، ولكنه كان قد أضمر فى نفسه شيئًا آخر عندما بعث بالطفلين إلى بلده وبعدها هاجت الأم، وقلبت الدنيا فوق رأس «الزوج» الذى وجد نفسه محاصرًا من

قوانين بلده الأصلى وقوانين بلد المهجر، كانت النتيجة أنه اضطر إلى أن يعقد صلحا مع الزوجة، واتفقا على أن تكون الابنة الكبرى (٧سنوات) من نصيبها. أما الابن الأصغر (٥سنوات) فمن نصيب الأب.

.. لكن حالات أخرى، لم يكن بد من دخولها المحاكم مثل حالة المغترب اللبنانى الذى أشرنا إليه فى بداية الحديث. والمؤلم أن مثل هذه القضايا تبنى على قدر من عدم الصراحة، وتبييت النية، وهو ما يسىء إلى العرب، ويزيد الصورة المرسومة لهم فى الخارج قتامة واشمئزازا.. ولا أجد حلاً لذلك سوى أن تكون حياة بمعروف أو فراقًا بمعروف أيضًا.. حتى يقلل المغتربون مساحات الألم التى يتعرضون لها، وكذلك الأطفال.. ثم أدعوهم جميعا للرفق بصورة المهاجر العربى فى المهاجر، التى لم يعد فيها مكان لثقب إضافى.

أوربا وسياسة الهجرة «صفر»

لعلك قد تندهش إذا علمت أن دول الاتحاد الأوربى سوف تحتاج إلى ما بين ٥٠ و٧٥ مليون مهاجر خلال السنوات الخمسين المقبلة! هذا - على كل حال - ما يؤكده تقرير صادر عن دائرة الهجرة فى المفوضية الأوربية، ويشير - فى الوقت نفسه - إلى أن هذا العدد سيكون حجر الزاوية فى أى تطوير تريده أوربا فى جميع الميادين.

وينصح التقرير الذى أعده وأشرف عليه السيد أنطونيو فيتورينو مسئول ملف الهجرة فى المفوضية بأن تعد الحكومات الأوربية نفسها منذ الآن لوضع الضوابط التى تحكم استقدام المهاجرين، ولا تتركهم يفدون إليها بطرق عشوائية تضر أكثر مما تفيد.

ولقد انطلق التقرير من نقطتين أساسيتين، الأولى هى فشل سياسة «الهجرة صفر» التى كانت ترمى إلى تقليص أفواج المهاجرين التى تهب على أوربا من الجنوب كالرياح العاتية. فلقد ثبت أن أحدا ليس بمقدوره الوقوف في وجه هذا النزوح الدائم، الذى إذا «رددته من الباب جاءك من الشباك»، فالمهاجرون يتحايلون على الهرب من بلادهم قاصدين دول الشمال بشتى الطرق، ولا يهمهم إن كان نفر منهم يدفع حياته ثمنًا لهذه المخاطرة (وما يحدث على السواحل الإسبانية ليس ببعيد عن الأنظار أو الأذهان).

ومن ثم - ودائما بحسب التقرير المشار إليه - فالأفضل هو التخلى عن هذه السياسة التى لم تسمن ولم تغنِ من جوع عبر ثلاثين عامًا، تأخذ بها أوربا.. ومواجهة المشكلة بعقل «براجماتى» منفعى يبحث عن المصلحة بالدرجة الأولى..!

وهذا ما نعنيه فى حديثنا بالنقطة الثانية، فإذا كانت أوربا اقتصاديًّا تعتمد - فى قطاعات كبيرة منها - على الأيدى العاملة والعقول المهاجرة، فلم كل هذا العقوق والنكران لجهد أناس، بغيرهم لن تدور عجلات التقدم والرفاهية كما يريدها الأوربيون فى بلادهم؟! وما يعضد ذلك أن هناك نقصًا متزايدًا فى الكفاءات المهنية، ولن يسد هذا النقص غير المهاجرين.

ثم هناك نقطة تالية كثر الحديث عنها فى الآونة الأخيرة وتتعلق بالدور الذى سيقوم به المهاجرون فى تجديد شباب أوربا، فلقد أكدت الدراسات أن العنصر الأوربى القح سيكون فى خطر حقيقى فى

الأعوام الخمسين المقبلة بسبب نقص المواليد وازدياد عدد كبار السن.. وطوق النجاة فى هذه الحالة أيضًا، لن يكون غير المهاجرين.

باختصار، إن المهاجرين لن يظلوا أبدًا «الحشرة السوداء» فى أوربا وإنما قد يكونون «فرس الرهان» وهذا ما يلفت التقرير الأوربى النظر إليه مطالبا وزراء العدل فى أوربا بإعداد مشروع لتسهيل إجراءات الهجرة.

العربيـــة تغــزو لغــات أوربــا

عندما قرأت خبرا يقول إن تلاميذ المدارس فى لندن يقبلون على تعلم اللغة العربية، ولا يتحمسون كثيرًا لدراسة لغات أخرى (مثل الفرنسية والألمانية) ظلت لفترة طويلة خيارًا أساسيًّا للراغبين فى تعلم لغة أجنبية، قفز إلى ذهنى «فى ذلك المساء البعيد» الذى وقع فيه أحد الأصدقاء مريضًا، وحضر الطبيب (الفرنسى) على عجل ليفحصه.. وفى أثناء الحديث معه حول المرض الذى ألم بصديقنا، جاءت عدة كلمات عربية - بشكل عفوى - على لسان الطبيب.

وبعد نقاش، وأخذ ورد، عرفنا أن هناك ألفاظا عربية قد دخلت بالفعل إلى اللغة الفرنسية بسبب الاحتكاك الدائم بين اللغتين والمتحدثين بهما سواء فى فترة الاستعمار الفرنسى لدول المغرب العربى الثلاث (تونس والجزائر والمغرب) أو عبر الجالية المتحدثة بلغة الضاد فى فرنسا حاليا والتى لا يقل عددها - بأى حال من الأحوال- عن ثلاثة ملايين شخص. وربما لهذا السبب ذاته، فإن معظم الكلمات العربية التى غزت اللغة الفرنسية هى كلمات جاءتها من اللهجات المغربية.

فالطبيب الفرنسى يطلق على نفسه اسم (توبيب)، وهو تحريف واضح لكلمة (طبيب) العربية، بل هو يعنيها تحديدًا، لكنه ينطقها على طريقته الفرنسية. ولفت نظرنا إلى أن معظم الأفلام الفرنسية التى تتحدث عن أوضاع المهاجرين العرب ترد على ألسنة الفرنسيين فيها كلمات عربية واضحة مثل كلمة (كيف. كيف) التى يقولها أبناء المغرب العربى «فى معرض حديثهم عن أن شيئًا ما يتساوى مع شىء آخر فى الحجم أو الشكل أو الصفات». ناهيك عن أن كثيرًا من الفرنسيين عندما ارتاحوا لبعض الأسماء العربية، لم يترددوا فى إطلاقها على أولادهم وأحفادهم.

وأخبرنى باحث فرنسى (مهتم بتلاقح وتزاوج اللغتين الفرنسية والعربية) أن أحدث دراسة لغوية فى هذا الخصوص أثبتت أن العربية بلهجات عرب شمال إفريقيا هى اللغة الأوسع استخدامًا فى فرنسا اليوم.

وذكر أن إقبال التلاميذ فى أوربا على تعلم اللغة العربية كان أمرًا متوقعًا منذ سنوات؛ لأن اللغة العربية لغة حضارة عريقة، وعقيدة راسخة، وقد وصلت مفرداتها إلى أماكن كثيرة فى العالم فى وقت مبكر عبر الفتوحات الإسلامية، وارتبطت بحروفها فنون وإبداعات جميلة سواء على صعيد الرسم أو الكتابة الأدبية.

ولاشك فى أن فوز نجيب محفوظ قبل سنوات بجائزة نوبل للآداب جعل الكثيرين يودون «معرفة أعمق» بهذه اللغة.. وهو ما يؤكد صحة مقولة أطلقها يوما الفيلسوف الفرنسى أرنيست رينان وهى: أن شاعرًا واحدًا عظيمًا قد يكون سببًا فى نشر اللغة التى يكتب بها، بينما تفشل عشر دول قوية فى فعل ذلك!

أيًّا كان الأمر، يبدو أن اللغة العربية التى ظلت لسنوات طويلة حبيسة أقسام الدراسات الأكاديمية فى الجامعات الأوربية.. بدأت تشق لنفسها طريقا فى الحياة اليومية على ألسنة العامة والخاصة، وفى المجالس وعلى قارعة الطريق.

بسبب زوارق الموت فى إسبانيا

بحسب صحيفة البابيس الإسبانية فإن وزير العمل «مانويل بيمنتل» كان قد قدم استقالته من الحكومة بسبب خلاف حول أوضاع المهاجرين. فهو يرى أن وجود المهاجرين -بعد تقنين أوضاعهم طبعًا - هو أمر حيوى لمستقبل إسبانيا الاقتصادى، والديموجرافى بسبب انخفاض معدل المواليد وارتفاع متوسط العمر (نسبة المواليد ١,٠٧ طفل لكل امرأة).

لكن تيارًا آخر فى الحكومة يرى غير ذلك، ويطالب بطرد المهاجرين غير الشرعيين الذين تمتلئ بهم مراكز الشرطة إلى حد أن المسئولين لجئوا إلى استغلال المجمعات الرياضية والشبابية فى احتجاز الأعداد الكبيرة من الوافدين من شمال إفريقيا. ويعتبر أنصار هذا التيار أن الهجرة هى مسألة أمنية بالدرجة الأولى؛ ومن ثم فلابد من مواجهتها بحزم؛ لأنها - والحالة هذه - تزعزع استقرار إسبانيا.

وبينما يرى وزير العمل الإسبانى المستقيل ضرورة التكيف مع الظروف الجديدة. فإسبانيا لم تعد - كعهدها فى السابق - مصدرة للعمالة وإنما باتت جاذبة للمهاجرين من جنوب المتوسط بالرغم من أن البطالة فيها تبلغ نحو ١٤٪ وهو أعلى معدل فى أوربا على كل حال.. لكن بالإمكان - رغم ذلك- اعتبار المهاجرين نوعا من الثروة البشرية يمكن

استغلاله فى النمو الاقتصادى السريع الذى تريده الحكومة الإسبانية. وتسعى إليه لكى تسد الثغرة بين إسبانيا ودول الاتحاد الأوربى.

وفى هذا الخصوص. تدافع بعض نقابات العمال عن حقوق المهاجرين. ويذهب نفر من الخبراء الاقتصاديين إلى أن إسبانيا تجازف بفقدان فرصة تكالب المهاجرين عليها؛ لأنهم - أولاً وأخيرًا - أداة يمكن توظيفها بشكل صحيح لتعويض نسبة المواليد المنخفضة التى تعتبر الأدنى فى العالم.

وعلى الرغم من المهلة التى كانت قدمتها الحكومة فى الفترة الماضية وتقدم فيها نحو ٢٢٥ ألف مهاجر يطالبون بالحصول على أوراق الإقامة الشرعية فإن الاتجاه الرسمى يسير فى طريق «التشدد» فالحكومة تحاول صد موجات المهاجرين وتسعى إلى استغلال الأغلبية البرلمانية لإعادة النظر فى قانون الهجرة المعمول به.

والمعروف أن تنسيقًا ما كان قد تم بين إسبانيا والمغرب بعد تفاقم مشكلة (زوارق الموت) يقضى بأن تعيد السلطات الإسبانية المهاجرين المغاربة غير الشرعيين إلى بلادهم بمجرد القبض عليهم.

آخر إحصاء يذكر أن ١٢٠ شخصًا لقوا حتفهم غرقا وهم يحاولون عبور مضيق جبل طارق من المغرب فى زوارق بدائية.

العرب والانتخابات فى إسبانيا

..لم تكن مفاجأة أن تتصدر قضايا العرب المهاجرين برامج المرشحين فى الانتخابات الإسبانية، فبعد أحداث منطقة المرية فى

جنوب إسبانيا التى تبين فيها «ثقل» هؤلاء المغتربين، يسعى عدد من المرشحين – على طريقة طرق الحديد وهو ساخن – إلى كسب ودهم، والتقرب منهم، والتحدث باسمهم ولم لا..!

ومن بين هؤلاء المرشحين فيدريكو تريو رئيس البرلمان الإسبانى الذى زار أكبر عدد من المناطق المأهولة بالأجانب، واستمع إلى شكاواهم المتكررة ثم وضعها على برنامج الانتخاب ومنها مشكلة الامتحان للحصول على رخصة قيادة السيارات؛ لأن معظمهم من المزارعين المغاربة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، ويعجزون عن تعلم اللغة الإسبانية؛ ولذلك لفت فيدريكو الانتباه إلى دعوته إلى ضرورة إجراء الامتحان باللغة العربية لهؤلاء المزارعين؛ لأن عددهم يقدر بالآلاف، كما أنهم فى حاجة شديدة إلى رخصة القيادة؛ لأنها ستسهل عملهم فى نقل المنتجات الزراعية داخل المزارع أو فى الأسواق.

مشكلة أخرى يواجهها المغتربون المغاربة، وحرص رئيس البرلمان الإسبانى على إبرازها والتحدث فيها مع المعنيين بالأمر فى الحكومة الإسبانية وهى مشكلة رفض الإسبان تأجير بيوتهم للمغاربة!

وأوضح الرجل أن هذه المشكلة ناجمة عن انعدام الثقة بين الإسبان والأجانب المهاجرين، وطالب بإعادة بناء جسور الثقة، مشيرًا إلى أن الأجنبى الذى يقيم بصورة قانونية، لا يختلف عن المواطن فى أى شىء، فهو يخضع للقوانين المنظمة للمجتمع الإسبانى، ولا يتقاعس عن دفع الضرائب المقررة.. فلماذا نحرمه؟! – هكذا تساءل السيد فيدريكو تريو – من استئجار ما يشاء من سكن أو جراجات أو محال...

هذا الأمر يجعلنا نلح مجدداً على ضرورة تقوية روابط المغتربين فى الخارج، وإدراك أنهم يمكن أن يكونوا ورقة انتخابية تفيد وتستفيد فى الوقت نفسه.

تقرير دولى يدق ناقوس الخطر

لم أكن أعرف أن هولندا «عنصرية» تجاه الأجانب، حتى قرأت التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية، والذى يكشف أن العنصرية هى السبب المباشر فى هولندا لعدم تشغيل نحو ٤٠٪ من العمال الأجانب، تليها إسبانيا التى تبلغ النسبة فيها ٣٦٪ ثم بلجيكا ٣٢٪ وألمانيا ٢٠٪ ويدق التقرير ناقوس الخطر، مشيراً إلى أن خطر العنصرية قد استفحل وبات ضروريا مواجهته لاسيما أن هذه الأرقام أو (النسب) تختلف من مدينة لأخرى داخل الدولة الواحدة.

ففى دولة مثل إسبانيا التى شهدت قبل أسابيع أحداثا عنصرية دامية ضد العمال المغاربة، يذكر التقرير أن العنصرية فى مدينة برشلونة شمال شرقى البلاد تبلغ نحو ٥٠٪ بينما تنخفض فى العاصمة مدريد فتبلغ ٢٨٪.

والمعروف أن عدد الأجانب فى إسبانيا يتراوح بين ٣٥٠ ألفاً و٤٠٠ألف، منهم ٨٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف يقيمون بشكل غير قانونى، ويشكل العمال المغاربة نحو ٣١٪ من نسبة الأيدى العاملة الأجنبية هناك.

وقد لفت مسئول شئون الهجرة فى المنظمة العمالية فى إسبانيا (ويدعى خوسيه لويس) الانتباه إلى أن الأرقام الخاصة بالعنصرية ربما لا تكون دقيقة، بمعنى أنها تسجل نسباً أعلى، والسبب هو أن

تقرير منظمة العمل الدولية يحصر حالات العمال الحاصلين على شهادات أو مؤهلات معينة.. أما الأجانب الذين يطلبون عملاً بلا مؤهلات فالنسبة قد تتضاعف، والدليل على ذلك أن هناك قضايا كثيرة تتعلق بالخلاف حول عدد ساعات العمل غير القانونية التى يجد الأجنبى نفسه مضطراً إلى قبولها، حتى لا تصبح البطالة قدره الأبدى، ثم قضايا التأمين الصحى التى يعانيها الأجانب باستمرار لعدم رغبة أصحاب العمل فى دفع مستحقاتهم.

.. بمعنى آخر: هذا التقرير يضع خطوطا حمراء بشأن مستقبل العمالة العربية فى أوربا.. وها نحن نكرر مطالبنا بضرورة دراسة هذا الملف جيداً قبل أن يتحول الوجود العربى فى الخارج من نعمة إلى نقمة!

شمس الإسلام ونجوم كرة القدم فى أوربا

رفع مدرب كرة فرنسى يدعى ريمون دومينيش تقريراً إلى رئيس اتحاد الكرة يحذره من تزايد عدد المسلمين (الفرنسيين) بين أعضاء فريق كرة القدم، وأشار إلى أن ثلاثة منهم قد اعتنقوا الإسلام حديثاً، ويضعون فى حقائبهم وبين ملابسهم الرياضية، «سجاجيد» يفرشونها على الأرض فى غرف استبدال الملابس لتأدية الصلاة.

وقبل فترة أبدت الأوساط الرياضية فى مدريد (إسبانيا) انزعاجها من إصرار نجم الكرة الفرنسى نيكولا أنيلكا على التردد على المسجد الإسلامى الكبير فى العاصمة الإسبانية لأداء الصلاة، والتعبد والتأمل طويلاً فى أحد أركان المسجد.

وقد سلطت وسائل الإعلام أضواءها على هؤلاء المسلمين الجدد الذين اعترفوا فى إحدى المقابلات الصحفية بأنهم يرغبون فى مواصلة رحلة تعمقهم فى الدين الجديد واجتياز المرحلة الانتقالية بهدوء.

وقال أحدهم ويدعى لويس ساها (ينحدر من عائلة تسكن جزر الأنتيل الفرنسية) أن فلسفة الدين الإسلامى التى تدعو إلى احترام الآخر، «هى التى دفعتنى إلى الدخول فى الإسلام، إلى جانب أن فضائل الصوم علمتنى أن أشعر بالآخرين الذين يتضورون جوعا بسبب المجاعات أو الحروب».

ويضيف أن اعتناقى الإسلام جعلنى أشعر بالراحة؛ لأنه خفف من الضغوط النفسية التى كانت تفتك بى قبل بدء كل مباراة.

وعلى الرغم من أن هؤلاء «الشبان» الرياضيين يتفادون إحداث «ضوضاء» حول اعتناقهم الإسلام، فإن بعض المغرضين فضحوا أمر تكتمهم على ذلك كما كشفوا «الإعانات المالية» التى يخصصونها كتبرع للأعمال الخيرية الإسلامية وإنشاء المدارس القرآنية فى عدد من المدن الفرنسية الكبرى.

وكان طبيعيًا أن يولى الرياضيون الفرنسيون مثل لاعب كرة السلة طارق عبد الواحد (واسمه الأصلى أوليفييه سان جان)، هذه الظاهرة اهتماما كبيرًا؛ إذ سارع إلى التعرف إلى هؤلاء المسلمين الجدد، ومد أواصر الصداقة معهم، وأقام لهم أكثر من أمسية للتعارف والحوار.

ولقد استأثرت أخبار هؤلاء الشبان الرياضيين بجانب كبير من اهتمام أبناء الجالية الإسلامية والعربية فى أوربا، وأصبحت صورهم

تملأ جدران بيوتهم، ومادة الحديث الشائقة التى تجمعهم هى آخر أخبار المسلمين الجدد، وانتصاراتهم فى دنيا كرة القدم.

ويتوقع البعض أن تظهر سحابات رمادية كثيرة فى سماوات هؤلاء الرياضيين، لا لشىء إلا لأنهم اتجهوا - طواعية وعن اقتناع - إلى الدين الإسلامى الحنيف.

وقد يكون ضروريًا التنويه بأهمية متابعة الإعلام العربى والإسلامى لجميع تحركات هؤلاء الرياضيين، حتى إذا ضيّق العنصريون والكارهون للمسلمين الخناق عليهم، ووضعوا العراقيل فى طريقهم، نكون الأسبق فى فضح هذه السلوكيات التآمرية التى تريد إطفاء نور الله.. لكن هيهات!

أمريـــكـــا: الحلـــم والواقـــع

..الهجرة إلى الخارج هى حلم يدغدغ مشاعر كل الشباب العرب ومن كل الأعمار، ونلمس هذا الأمر بوضوح فى أوساط الشباب الذين أنهوا لتوهم دراساتهم الجامعية، فنجدهم لا يتحدثون إلا عن السفر والهجرة.

وهم يحدثونك عن «الحرية» والرغبة فى تحقيق الذات وخوض غمار الاغتراب بحلوه ومره، وفى داخلهم اقتناع بأن هذا الخارج هو المناخ الملائم لإطلاق الطاقات وتكسير الحواجز، «والمكان» الذى تصبح فيه الأحلام حقائق، ومن بين البلدان التى يحلمون بها، تتربع بلاد العم السام «أمريكا» على قمة القائمة؛ لأنها كما يتصورون بلد الانعتاق من كل القيود!

لكن ما يتصوره شبابنا العربى عن أمريكا شىء وواقع الحال هناك شىء آخر، فالعرب -للأسف الشديد- يحتلون صدر قائمة غير المرغوب فيهم أمريكيًا، وهم أناس ينبغى التعامل معهم بقسوة، وليس هناك ما يمنع من إصدار قوانين خاصة بهم.. هذا ما تؤكده الجمعية العربية الأمريكية لمكافحة التمييز العنصرى ضد العرب، (مقرها واشنطن) وترى أن الكونجرس الأمريكى (رمز الديمقراطية الأمريكية) لم يتورع عن التصويت لقانون يعرف باسم قانون الأدلة السرية، ويقضى بإمكان القبض على أى عربى فى أمريكا وإدانته ثم الحكم بطرده من البلاد دون إحاطته علما بأسباب ذلك وهو قانون يتنافى مع الدستور الأمريكى الذى ينص على أنه من حق أى إنسان أن يعرف تفاصيل وقرائن وأدلة الأحكام الصادرة ضده ثم إعطاؤه الحق فى أن يدافع عن نفسه! لكن الكونجرس - بجلاله وهيبته - رأى أن المواطن العربى- من دون كل الأجناس- لا يستحق أن يتمتع بمثل هذه الحقوق ويكفى أن تتجمع «الأدلة السرية» ضده ثم يصدر الحكم عليه غيابيًا، وما عليه سوى التنفيذ، والانصياع لذلك!

.. قانون آخر أقره الكونجرس ويقضى بأن يكون لرجال البوليس فى المطارات حق تفتيش أى شخص عربى لمجرد الاشتباه فيه! .. هذا ما يحدث هناك ضد العرب، وما يخفى علينا هو أعظم خطرًا بكل التأكيد.. ورغم ذلك، لا يزال شبابنا يحلم ببلاد العم سام.. وشتان ما بين الحلم والواقع.

يســألونــك عــن الحـركــيـين:

تزداد أوضاع الحركيين. وهم الجزائريون الذين قاتلوا إلى جانب القوات الفرنسية خلال حرب التحرير - سوءًا يوما بعد يوم، وتتسع دوائر التهميش فى أوساطهم وشرائحهم المختلفة - ويسكنون «كانتونات» خاصة بهم فى الضواحى تجعلهم - بالإجمال - أشبه بالمنبوذين.. ويعانى أبناء الجيل الثانى مشكلة الانتماء بشكل عنيف؛ لأنهم ليسوا فرنسيين أقحاحًا لأن المجتمع الفرنسى نفسه يزجرهم، ويتعامل معهم بحساسية شديدة، ثم إنهم ليسوا جزائريين - على الرغم من ملامحهم العربية - بسبب موقف آبائهم المعادى للوطن الأم.

وكانت ترددت أنباء عن اعتزام لجنة من الحركيين رفع دعوى أمام المحكمة الجزئية فى باريس ضد مجهول تشمل أعمالا ارتكبتها السلطات الجزائرية والفرنسية ضد الحركيين، وتذكر الدعوى أن هناك أكثر من ١٥٠ ألف شخص قد لقوا حتفهم بتأثير عمليات القتل والتنكيل التى استهدفتهم بعد الاستقلال من الجانبين الفرنسى والجزائرى على السواء.

هذه اللجنة تضم عشرة أشخاص، وتدعم الدعوى شهادات كثيرة عن التعذيب والذبح، وقطع الرءوس ويتحدث باسم الحركيين محامٍ كبير، يدعم حججه قائلاً: إن ثمة أسبابًا سياسية تقف وراء الاضطهاد الذى يتعرض له الحركيون. المعروف أن هناك أكثر من ٤٠٠ ألف حركى فى فرنسا يعانون تمييزًا عنصريًّا، ويشكون الجهات الفرنسية

الإدارية والمحلية لأنها تتعمد إهمالهم وعدم مساعدتهم فى حل مشكلاتهم، وتنظر إليهم بنصف عين (تشككًا) فيهم أو ازدراء لهم – لا فرق!

..البعض يرى أن هذه الدعوى لن تجدى؛ لأن القانون الفرنسى يحصر مفهوم جرائم الحرب فى تلك الجرائم التى جرت فى أثناء الحرب العالمية الثانية وليس بعدها أو قبلها.

أيًا كان الأمر: هذه الدعوى التى تتحمس لها قطاعات كبيرة من الحركيين وأصدقائهم فى أوربا تعكس قلقًا واضطرابا ترتفع مؤشراته فى المرحلة الحالية.. وتتطلب حلاً لايخلو من مساحة تسامح وتفهم من فرنسا والجزائر معًا.

اتفاقيات الشراكة والهجرة

ضمن اتفاقيات المشاركة التى تدأب أوربا منذ فترة على توقيعها مع دول حوض البحر المتوسط تتحدث الأوساط عن بند لافت للنظر ينص على التزام دول الجنوب تحديدا بتسهيل إعادة توطين رعاياها من المهاجرين فى أوطانهم الأم.

وتقول الأوساط نفسها إن الدافع وراء إصرار أوربا على إضافة هذا البند فى اتفاقيات المشاركة هو ارتفاع معدلات البطالة فى أوربا إلى ١٨ مليون عاطل وإن معظم العاملين هم من المهاجرين.

ثم هناك سبب آخر هو معاناة الحكومات الأوربية من مضاعفات «أو نتائج» عدم اندماج شرائح عريضة من المهاجرين فى المجتمعات

الجديدة، إلى حد أنهم باتوا يشكلون (جيوبا) منغلقة على ذاتها.. علاوة على مشكلة الهجرة غير الشرعية التى أصبحت صداعا حقيقيا فى رأس قادة دول وحكومات أوربا..

وتذكر المصادر الأوربية أن سياسة إعادة توطين المهاجرين فى أوطانهم الأم، قد مارستها بعض الدول الأوربية مع عينات تنحدر من أصول إفريقية، وتقضى بصرف تعويضات للمهاجرين (المقيمين بصفة شرعية) مقابل أن يتخلوا عن بطاقات الإقامة الخاصة بهم.

ولقد جرى ذلك بالفعل فى السنوات الأخيرة بالتنسيق مع سلطات الدول المصدرة للهجرة.. لكن الملاحظ أن أحدًا لم يهتم برأى المهاجرين أنفسهم لاسيما أن غالبيتهم - وإن ظلوا يقيمون فى جيوب أو جزر معزولة - لا يفكرون من قريب ولا من بعيد فى العودة، بعد أن ارتبطوا - وخصوصًا أولادهم - تربويًا وتعليميًا ومهنيًا بالمجتمعات الأوربية التى يعيشون فيها.

وعلى الرغم من أن الإغراءات كثيرة، حيث تبدى السلطات الأوربية استعدادها لتقديم العون للمهاجرين الراغبين - بمحض إرادتهم - فى العودة إلى بلادهم الأصلية ومساعدتهم فى إقامة مشاريع إنتاجية خاصة بهم، فإن أبناء الجاليات يرون فى هذه السياسة نوعا من التعسف والعنصرية؛ لأنها تعنى ضمن ما تعنى، أن أوربا بعد أن استقبلتهم ووظفت جهودهم فى دفع عجلة التنمية والرخاء فى أرجائها، أصبحت تتنكر لهم، وتودُّ طردهم لأنهم أصبحوا - والحالة هذه - عالة أو زائدين على الحاجة.

.. وما هكذا تكون العدالة، والأخوة والمساواة.. وأخشى ما يخشاه المغتربون أو المهاجرون أن تذعن دول الجنوب - بمقتضى اتفاقيات المشاركة - إلى هذا البند الظالم لهم ولحقوق أولادهم.

ألمانيــا قنبلـــة موقوتـــة

يوشك أن يكون لمشكلة المهاجرين اللبنانيين فى ألمانيا ضرام حارق لاسيما بعد أن جأرت ميزانية الدولة بالشكوى من أن وجود اللاجئين، ومن بينهم هؤلاء اللبنانيون (وعددهم يزيد على ٥٥ ألفًا) يكلفها نحو ٦ بلايين مارك أى ٣ بلايين دولار!

والمعروف أن السلطات الألمانية كانت قد طلبت من الحكومة اللبنانية التعاون معها لترحيل نحو ١٣ ألفًا من المقيمين بصورة غير شرعية بعد أن رفضت طلباتهم الخاصة بحق اللجوء السياسى، لكن - حسبما يذكر تقرير الحكومة الائتلافية فى ألمانيا - لم تبد الحكومة اللبنانية أى استعداد للتعاون معها بهذا الشأن.

ويتوقع المراقبون أن هذه المشكلة بانتظار الاشتعال فى أى لحظة؛ لأن معظم هؤلاء المهاجرين يرفضون العودة إما لأسباب إنسانية مثل الزواج والإنجاب، وإما لأسباب اقتصادية، لكن المحقق أن ألمانيا لم تيئس وتصر على ترحيل غير المقيمين بصفة رسمية، وكان وفد ألمانى قد زار بيروت وبحث تفاصيل القضية.

والمعروف أن أكثرية هؤلاء اللبنانيين ينحدرون من الشريط الحدودى الذى كانت تحتله إسرائيل وينتمون إلى الطائفة الشيعية، وهم يتوزعون فى وسط ألمانيا وبعض الضواحى، وتعتبر «برلين» بؤرة تضم أكثر من ١٨ ألفًا منهم.

ويذكر مسئول لبنانى أن الحكومة اللبنانية كانت قد طلبت من ألمانيا بقاء اللبنانيين إلى حين استقرار الأوضاع فى جنوب لبنان نظراً لصعوبة العودة.

وحاليًا وبعد جلاء القوات الإسرائيلية عن الجنوب اللبنانى، فإن الأمر مازال صعبًا؛ لأن المنطقة تفتقر لكل أدوات الحياة الإنسانية بعد أن تعمدت إسرائيل تخريبها بالكامل، ومن ثم سيكون مستحيلاً أن يعود المهاجرون اللبنانيون إليها على الأقل فى الوقت الراهن.

يضاف إلى ذلك أن كثيرين منهم ذاقوا الأمرين فى سبيل الهجرة، ودفعوا كل ما يملكون لشبكات المافيا التى سهلت هجرتهم. ومن ثم ليس سهلاً عليهم بعد أن استقرت الأوضاع بهم أن يعودوا.

وهناك سبب آخر يدفع به عدد من اللبنانيين يتعلق بالقوانين المنظمة للاجئين، منها أنه لا يجوز طرد أى أجنبى إذا كان بإمكانه أن يثبت أن حياته أو حريته فى خطر بسبب انتمائه السياسى أو الدينى أو العرقى، (وهو ما يمثله حال معظم اللبنانيين المهاجرين فى ألمانيا)، ناهيك عن أن الدستور الألمانى يعطى أى إنسان أجنبى جميع حقوق المواطنة بمجرد أن يتقدم لطلب اللجوء، ويساعده ماديًا وتربويًا (بالنسبة للأولاد)؛ لذلك لن يكون سهلاً على هؤلاء الآلاف من اللبنانيين التخلى عن ألمانيا والعودة إلى منطقة الجنوب التى لا زرع فيها حتى الآن، ولا ماء.

لكن مع إصرار السلطات الألمانية على الترحيل، وتراخى الحكومة اللبنانية فى التعاون معها، وعناد شريحة كبيرة من المهاجرين ورفضهم العودة. سيظل الحال صعبًا، ومتأزمًا.

سويسرا واستفتاء «الحد» من المهاجرين

بمبادرة من فيليب مولر النائب فى الحزب الراديكالى فى مقاطعة رجوفيا فى شمال سويسرا شارك السويسريون فى الاستفتاء الخاص بمشروع قانون جديد يحد من نسبة الأجانب المقيمين فى البلاد إلى ١٨٪ من مجمل السكان بدلا من ١٩,٣٪ وهى النسبة الحالية

.. ويرى المراقبون أن مثل هذه المبادرة بمنزلة «الإنذار» بالغ الأهمية وينبغى أن يضعه المهاجرون فى الاعتبار، لأنه يعنى - ضمن ما يعنى- أن سويسرا تتمرد على الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب على أراضيها.

المعروف أن نسبة المجنسين فى سويسرا تبلغ ١,٥٪ من إجمالى عدد السكان فى مقابل ٣,٥٪ فى دول الاتحاد الأوربى.. كما تبلغ نسبة الأجانب فى سويسرا أضعاف نسبتهم فى الدول الأوربية الأخرى.

.. صحيح أن مبادرة الحد من الأجانب لا تلقى تأييدا من الحكومة السويسرية التى تخشى التأثيرات السلبية فى الاقتصاد والسياسة داخل سويسرا، وتشير استطلاعات الرأى إلى أن أغلبية السكان سوف يقاطعون هذا الاستفتاء بسبب رفضهم هذه الفكرة من أساسها، لكن، يذهب المحللون إلى أن مجرد طرحها فى استفتاء هو مؤشر خطير ينذر بأن سويسرا - التى كانت إلى وقت قريب جنة المهاجرين - سوف تغير وجهها وتسير مع بقية الدول الأوربية فى اتجاه إعادة النظر فى أوضاع المهاجرين، وسياستها تجاه الهجرة بشكل عام.

ويدعم هذا الاتجاه أن الحكومة السويسرية قد اعتمدت فى الفترة الأخيرة جملة من التحفظات تجاه اللاجئين فى أراضيها والذين كبدوا ميزانيتها الاجتماعية أموالاً طائلة بكلمة أخرى أن التيار الرافض للأجانب لا يزال يتنامى فى أوربا . وليس استفتاء الأمس فى سويسرا - ومهما جاءت نتيجته - سوى أكبر دليل على ذلك .

دور عرب أوربا فى محاكمة شارون

لست فى حاجة إلى المقارنة بين ما فعله يهود أوربا بخصوص توجيه الاتهامات إلى الرئيس ياسر عرفات وتحميله مسئولية قتل اليهود على حد زعمهم وبين الكسل العام الذى يلف عرب أوربا فى وقت لم يعد فيه مكان للكسل، فالمعركة بين العرب واليهود (خارج الحدود) مرت بواحدة من أشد مراحلها عندما بحثت المحاكم البلجيكية فى ملفات الاتهام التى تقدمت بها الناجية من مذابح صبرا وشاتيلا سعاد سرور التى تتهم فيها أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلى بالتورط -تخطيطًا وتنفيذًا- فى هذه المذابح التى راح ضحيتها فى ١٢ سبتمبر ١٩٨٢ أكثر من ألف من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين .

.. وكان نفر من المحامين العرب قد سافروا بالفعل إلى بروكسل ليتابعوا القضية، كما أن سعاد سرور نفسها كرست كل وقتها لتجيب عن أسئلة واستفسارات الجميع على موقع على الإنترنت . .

.. وتساؤلى يتعلق بدور عرب أوربا .. لماذا تقاعسوا عن تحمل مسئوليتهم القومية التى لا مهرب منها، ولا تسقط بالتقادم؟!

كنت أتصور أن جمعيات المهاجرين، واتحادات المغتربين سوف تتقدم صفوف الدعوة لتقديم شارون للمحاكمة كمجرم حرب، أو على الأقل تنظم اللقاءات، وتعقد الندوات لسعاد سرور وزملائها لكي يشرحوا باستفاضة ما تعرضوا له من تعذيب وآلام فوق طاقة البشر.

.. ومازلت أرى أن العرب المهاجرين فى إسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا كان بوسعهم أن يشاركوا فى هذا الجدل وان ينتصروا للحق الفلسطينى، وأن يطالبوا المجتمع الدولى بالإسراع فى تقديم شارون للمحاكمة مثلما حدث مع حالة مشابهة هى حالة ميلوسيفيتش لاسيما وأن التهمة فى الحالتين واحدة وهى قتل المدنيين فى البوسنة، وفى فلسطين المحتلة.

.. ما يؤلمنى – ويؤلم كثيرين غيرى – أن يهود أوربا يساندون الدولة العبرية وكل رموزها دون قيد أو شرط، ويشعر المرء بأنهم لا يتصرفون – فى الخارج– من فراغ وإنما فى الاتجاه الذى يخدم السياسة الإسرائيلية.

وفى هذا الإطار يمكن أن نفهم محاولتهم العابثة لرفع دعاوى ضد الرئيس السورى بشار الأسد بتهمة معاداة السامية والتخطيط لإفشال سياسته مع أوربا (وتحديدًا فى فرنسا وألمانيا).

.. المؤسف أن الفرصة باتت سانحة أكثر من أى وقت مضى لكى يكون لعرب أوربا الدور المفقود منذ زمن، لكن الغريب أن الكثيرين منهم لم يلتقطوا بعد الخيط ليبادروا باتخاذ المواقف الوطنية والقومية

القاصلة فى تاريخ الشعوب العربية من جانب، وتاريخ الوجود العربى فى أوربا من جانب آخر.

.. لقد مللنا الدعوة إلى الامتثال بمواقف اليهود فى الخارج. وحسب عرب أوربا أن يستدركوا ما فات ليبدءوا العمل اليوم قبل الغد.

٥٠ طفلاً عربيًا يزرعون الرعب فى مدريد!!

.. يروى أن السفير اليابانى فى مدريد قد طلب رسميًا من الحكومة الإسبانية التدخل لوضع حد لعمليات السطو على مواطنيه اليابانيين المقيمين فى مدريد على أيدى خمسين طفلاً عربيًا، يعيشون مشردين فى الشوارع، ولا يجدون أمامهم من عمل سوى السرقة ونهب المحال التجارية التى يملكها اليابانيون فى حى لابابييه على وجه الخصوص.. ونفس الشكوى جاءت بها الجالية الصينية المقيمة فى مدريد بسبب كثرة السرقات التى يتعرضون لها من قبل هؤلاء المشردين العرب.

ولقد نشرت الصحف الإسبانية الخبر فى إشارة إلى أن هؤلاء الأطفال قد زرعوا الرعب فى قلب مدريد. وتساءل الكثيرون عن سبب مجيء هؤلاء الصغار إلى مدريد وحدهم، فكانت الإجابات أن التليفزيون والمواد الإعلامية تصور إسبانيا فى عيون هؤلاء على أنها الجنة.. فكان أن تعلقت بها عيون وقلوب هؤلاء الأطفال.. ناهيك عن الظروف المعيشية الصعبة التى تحاصرهم فى بلادهم الأصلية.

.. ومما زاد الطين بلة أن هؤلاء الأحداث الصغار لا تملك السلطات الإسبانية تجاههم أى شيء، إلا أن تودعهم ببيوت الرعاية

والتربية دون أدنى عقاب.. لكنهم يخرجون منها ليمارسوا نشاطهم فى السرقة والسطو نهارًا، ثم يأوون إليها ليلاً.

ويقول أحد المسئولين الإسبان إن ظاهرة الأطفال العرب الصغار هى ظاهرة جديدة نوعًا ما، فهم يصلون وحدهم إلى إسبانيا ولا يحملون أوراقًا تثبت هويتهم ويخادعون حول انتمائهم، ولكونهم يدعون أنهم يجهلون مكان ذويهم، فإن المسئولين لا يعرفون مع من يتصلون، وعلاوة على ذلك، فإنهم يرفضون الاندماج فى المجتمع الإسبانى.

ويعلق عالم نفس إسبانى على الظاهرة بقوله: لا أحد يعرف لغة هؤلاء الأطفال المشردين، ولا ثقافتهم وليست لهم آداب مدرسية لأنهم قضوا حياتهم فى الشوارع، ولهذا فإن انضباطهم فى مراكز الرعاية مسألة صعبة للغاية.

وبينما يطالب خبراء تربويون بضرورة مواجهة هذه المشكلة تحسبا لمضاعفاتها عندما يكبر هؤلاء الصغار ويصبحون محترفين فى الإجرام؛ فإننا نلفت الانتباه إلى أن صورة العرب فى عيون الأوربيين ليست فى حاجة إلى مزيد من التدهور.

.. وما يفعله هؤلاء المشردون ليس إلا رتوشًا إضافية فى صورة مشوهة، وماثلة أمام الأوربيين فى كل مكان وفى كل وقت.

.. وليس خافيًا على أحد أن مثل هذا المثال الصارخ فى حق العرب، قد يخفى عشرات بل مئات الأمثلة المشرفة للمغتربين العرب خارج الحدود.. وليت كلّ دولنا العربية تهتم بصورة وأوضاع أبنائها فى الخارج.

لم شـمل العائلـة!

قيود كثيرة باتت تتكرس من عام إلى عام بالنسبة لقاعدة تنص عليها القوانين الأوربية بشأن المهاجرين وهى قاعدة لم شمل العائلة التى كانت شروطها سهلة وميسورة، حيث كان بمقدور أى مهاجر أن يستقدم زوجته وأولاده لكى يقتسموا معه غربته.

ويبدو أن هذه القاعدة تعقدت كثيرا فى السنوات الخمس الماضية بحيث أصبحت شبه مستحيلة، إذ تظل أسرة المهاجر فى الانتظار عامًا وربما عامين أو أكثر لحين الحصول على كل الموافقات الضرورية

.. والمعروف أن المهاجرين الأول - أى قبل أكثر من نصف قرن - لم تكن قضية استقدام أسرهم مطروحة على الأقل نظريًّا؛ لأن الدول الأوربية فتحت حدودها للمهاجرين من شمال إفريقيا، وإفريقيا السوداء، لكى يكونوا تروسًا فى عجلة الاقتصاد الأوربى الذى كان فى حاجة ماسة إليهم لمعالجة الأوضاع الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، وقبلها لسد الحاجات التى تولَّدت عن الثروة الصناعية.

بمعنى آخر: لم تكن أوربا فى حاجة إلا لشىء واحد هو سواعد هؤلاء المهاجرين، وعقولهم.

لكن مع توالى السنين وبقاء عدد كبير من المهاجرين فى البلاد الجديدة وارتباط شريحة منهم بأنماط الحياة فى أوربا، لم يعد مستساغًا أن يظل المهاجر فى واد وأسرته فى واد آخر. لاسيما إذا وضعنا فى الاعتبار أن غالبية المهاجرين العرب يميلون إلى الارتباط «زواجيًّا» فى بلادهم الأصلية.

وأمام هذه الحال، لجأت السلطات فى بعض الدول الأوربية إلى سن قاعدة «لم شمل العائلة» التى بمقتضاها يمكن لأى مهاجر أن يستقدم أسرته وأولاده لكى يتنفسوا معه مناخ الحياة الجديدة.

لكن يبدو أن تزايد الأعداد الراغبة فى التمتع بالحق الذى تكفله لهم قاعدة «لم شمل العائلة» ثم تعقد المشكلات التى تطرحها الجاليات سواء على صعيد الزوجين، أو الأولاد، وما ينجم عنها من قضايا صعبة فى قضايا التعليم، والتربية، واللغة، علاوة على تورط نفر من أبناء الجيل الثانى للمهاجرين فى أحداث العنف، أو المخدرات.. كل ذلك دفع السلطات المعنية فى عدد من الدول الأوربية إلى عمل «خطوة إلى الوراء» بشأن قاعدة لم الشمل..

ولقد وصلت إلىَّ رسائل عديدة يشكو أصحابها فى الخارج الصعوبات التى باتت تعرقل استقدام الأسر من الأوطان الأصلية ويسألون عن الحل، ويؤكدون أن «لم شمل العائلة» رغم مخاطره التى لا ينكرها أحد، فإن فوائده جمة، ومنها أن الأبناء ينشئون فى أسرة متكاملة الأركان، فالأب والأم موجودان.. وكفى ما حدث من «انفصال» أو «انقطاع» بسبب سفر الأب، وغيابه الدائم عن بيته إلى حد أن أحد الآباء أرسل باكيًا يقول: فى زياراتى المتباعدة لأسرتى شعرت بأن الرباط الذى يربطنى بأولادى هو رباط هش لا يكاد يتجاوز تسليمهم هداياهم، وكأنى لست «أبًا» لهم، وإنما أنا مكلف بالقيام بمهمة رسمية.. ثم ينتهى كل شىء.

وماذا عن أضاحى العيد فى أوربا؟(*)

.. يذكرنى عيد الأضحى بالثورة التى تقودها الممثلة الفرنسية (العجوز) بريجيت باردو ضد المسلمين وتتهمهم فيها بالبربرية بسبب ذبحهم «الأضاحى» كما هى عادتهم فى العيد الكبير من كل عام.

(*) اتهمت أوساط الجالية العربية والإسلامية فى عدد من الدول الأوربية المفوضية الأوربية بالتجنى على المسلمين واتهامهم بأبشع الاتهامات بسبب ذبح الخراف (الأضاحى) فى عيد الأضحى المبارك من كل عام.. جاء ذلك فى تعليق الأوساط على التصريحات التى كان قد أطلقها ديفيد بيرن مفوض شئون الاستهلاك بالمفوضية الأوربية، والتى أشار فيها إلى أن المعاملات التى تتعرض لها الحيوانات فى عيد الأضحى فى عدد من الدول الأوربية ليست مقبولة وتنتهك التشريعات الأوربية الخاصة بحماية الحيوانات.

وليس خافيًا أن هذه التصريحات تستهدف عمليات ذبح الأغنام خارج المسالخ المعترف بها.. وتأتى نتيجة ضغوط شديدة مارستها المنظمات غير الحكومية التى اعتادت أن تشن حملاتها ضد المهاجرين المسلمين الذين يلجئون إلى ذبح الأغنام -فى بعض الأحيان - خارج المسالخ، وتحديدا فى بيوتهم وداخل دورات المياه والحمامات.

وتقود هذه الحملة -كما هو معروف- الممثلة السابقة بريجيت باردو التى تتهم العرب بالبربرية وتطالب العالم بإنقاذ الحيوانات البريئة من شرورهم!

.. وفى إطار الحملة الخاصة بتعبئة الرأى العام الأوربى والمؤسسات الأوربية ضد العرب، تقوم المنظمات غير الحكومية التى تدعمها بريجيت باردو بتوزيع أشرطة فيديو مسجلة لعمليات ذبح عشوائية يقوم بها أفراد من الجالية الإسلامية فى أوربا، وتتخذها دليلاً على سوء معاملة الحيوانات.

وكان المفوض المسئول عن شئون الاستهلاك ديفيد بيرن قد قام بجولة شملت عددًا من الدول الأوربية منها فرنسا، والتقى بعض المسئولين الحكوميين وعقد اجتماعات مطولة مع ممثلى المنظمات غير الحكومية التى تقود الحملة ضد العرب والمسلمين.

=

.. وإذا حاولنا تفريغ هذه الثورة من معانى العنصرية التى تطفح بها، وفكرنا بهدوء فيما يحدث فى هذه المناسبة فى أوساط الجاليات الإسلامية والعربية فى أوربا، لوجدنا أن ما يتبع من ممارسات فى الذبح هو أمر غير مقبول، وأكاد أقول يبرر ثورة بريجيت باردو وغيرها من أنصار البيئة ورعاية الحيوان!

.. فإخواننا العرب يستسهلون عملية الذبح فى المنازل داخل «الحمامات» وفى البانيو تحديدًا، ومنهم من يقوم بالذبح فى حديقة المنزل أو فوق الأسطح، وهو أمر غير مستساغ من عدة جوانب،

= وانتقد مسلمو أوربا هذا المسعى، وقالوا إن السيد ديفيد بيرن لم يحرص على لقاء ممثلين من الجاليات الإسلامية لتصحيح أفكاره، ولبحث هذه القضية معهم باعتبارهم الطرف الرئيسى فى القضية.

وتؤكد مصادر أوربية فى بروكسل أن المفوضية تعرف أن موضوعا كهذا - أضاحى العيد الكبير - ينطوى على قدر كبير من الحساسية؛ ولذلك فهى تطالب مفوضيها بتوخى الحذر الشديد فى معالجة مثل هذه القضايا. ويلفت أبناء الجاليات الإسلامية فى أوربا الانتباه إلى أن المسالخ الإسلامية لا تستوعب الكم الكبير من الأضاحى؛ لذلك يلجأ البعض إلى القيام بعملية الذبح والسلخ فى منزله.. وهو ما يثير سخط المنظمات غير الحكومية ويلفت المغتربون العرب الانتباه إلى أن عمليات الذبح التى تجرى فى البيوت لا تخرج عن حدود «الذبح الشرعى» وطالبوا فى الوقت نفسه بإنشاء مزيد من المسالخ الإسلامية الشرعية حتى تنتفى تماما هذه المشكلة التى أصبحت - كما يصفها أحدهم - معزوفة كريهة يعزفها العنصريون سنويًا ضد العرب والمسلمين الذين يعيشون فى مدن أوربا وأريافها..!

كانت المفوضية الأوربية قد أكدت أنها تتابع القضية ولن تتردد فى اتخاذ التدابير اللازمة إذا لزم الأمر. والمعروف أن المسالخ فى دولة أوربية واحدة (مثل فرنسا) تقوم بذبح نحو ٥٠ ألف رأس فى العيد الكبير، ناهيك عن بضعة آلاف أخرى يتم نحرها فى البيوت وفى القرى النائية.

أولها: أن الدم الذى يسيل قد يسبب الأمراض، لأنه سوف يبقى - رغم محاولات التنظيف - أيامًا داخل الحمامات.. وثانيها: أن استخدام البانيو فى غير ما هو مخصص له قد يؤدى إلى حدوث انسدادات فى المواسير ينزعج منها الجيران (وهو ما يحدث مرارًا وتكرارًا).

وثالثها: أن إجراء عملية الذبح أمام الأطفال أمر غير محبب؛ لأنه يؤذى - بشكل أو بآخر - مشاعرهم الغضة..

ورابعها: أن عملية الذبح ينبغى أن تجرى فى أجواء تتوافر فيها النظافة، والتعقيم للأدوات المستخدمة، وهو ما لا يمكن أن يحدث فى حالة الذبح فى المنازل.

.. والشىء الأهم من كل ذلك أن المجتمعات الأوربية تخصص أماكن للذبح (سلخانات) فلماذا لا يستخدمها المهاجرون؟! إن لم يكن من قبيل الاحتياط والنظافة والمحافظة على البيئة، فمن قبيل مراعاة شعور الجيران من الأوربيين الذين يرون فى عملية الذبح فى المنازل نوعا من الوحشية التى ينبغى أن يربأ الإنسان بنفسه عنها.

أيًا كان الأمر لابد أن نلفت الانتباه دائما إلى ضرورة احترام قواعد المجتمعات التى نعيش فيها، ونؤمن بأننا (ممثلون شعبيون) عن بلادنا، وسلوكياتنا قد تقود إلى إصدار أحكام قاطعة وشاملة على بلداننا، فلماذا لا نراعى كل ذلك فى حياتنا وممارساتنا اليومية؟!

واليوم وبعد تفشى الحمى القلاعية بين قطعان الماشية، وفوبيا مرض جنون البقر، تنافس الأوربيون مع الجاليات العربية والإسلامية فى أكل لحم «الخراف» لكنهم لا يذبحونها فى منازلهم

علـى الطـريقة العـربيـة وإنما فـى الأمـاكن المخصصة لذلك فلماذا لا نفعل مثلهم؟!

يبقى أخيرًا أن أقول إن ما يطالبنا به المجتمع الأوربى كمهاجرين بشأن احترام القواعد يطالب به نفسه قبلنا بل ويلتزم بها أشد التزام.. وليس أقل من أن نكون علـى قدر الوعـى والشعور بالمسئولية، إذ لا يكفى أن يكون المهاجر ناجحا فى حياته العملية، بل يجب أن يكون أيضًا مواطنا ملتزما.. والطريق إلى ذلك هو احترام قواعد البلدان التى يعيش فيها المهاجرون فى كل شيء، حتى ولو كانت تتعلق بمسألة بسيطة وموسمية مثل مسألة ذبح الأضاحى فى العيد الكبير.

جسـور التواصـل مـع الأوطـان

.. إذا أردت أن تـعـرف مـاذا يـدور فـى بـلـدك، فـاجـلس مـع المغتربين؛ لأنهم هم الأكثر انشغالا بكل ما يحدث فى مسقط رءوسهم.

هذا ما سمعته يوما من أحد المبدعين العرب وتأكد لى صدقه فى لقاءات جمعتنى بنفر من كتابنا وكبار مثقفينا الذين شاءت أقدارهم أن يعيشوا خارج الحدود.

فالروائى الجزائرى رشيد بوجدرة، لا تجلس معه إلا ويدور الحديث عما يحدث فى بلده الحبيب، ثم نكشف أنه يتابع كل ما يجرى هنـاك من مصادر مختلفة.. من أصدقائه داخل الحدود، ومن الصحافة الوطنية التى تصل إليه، ثم من الصحافة الأجنبية التى ترصد الأحداث بالدقيقة والثانية. ..وتكتشف أيضًا أنه عاشق للجزائر، وحافظ لتاريخها الوطنى عن ظهر قلب، ومؤمن بأن الغد سيكون

حتما أفضل من اليوم والأمس.. وبعد ساعتين قطعتهما معه، لم يخرج حديثنا عن الجزائر، التى ابتعد عنها بجسده مرغمًا، لكنه لا يزال هناك بروحه.

الشىء نفسه لمسته مع الكاتب اللبنانى أمين معلوف الذى صادفته فى جنيف فى أثناء تكريمه من إحدى الجمعيات الأدبية هناك.. وبعد حديث سريع عن مناسبة الاحتفال أخذ يحدثنى عن لبنان، والمستقبل الذى ينتظره سياسيًا واقتصاديًا.. وأنه على الرغم من حياته بعيدا عن حدوده، فإنه يشعر بأنه مسكون بلبنان الأرض، والسماء، والشعب، فكأنه غادر بلده، ولم يغادره.. وكأنه وضع لبنان كله على اتساعه فى صدره، فإذا به يسير معه إن راح أو جاء.

.. وشىء من هذا حدث فى لقاء جمعنى بالروائى المغربى الأشهر الطاهر بن جلون، الذى كنت أصادفه كثيرا بالقرب من مكتبه الواقع فى قلب الحى اللاتينى.

وعندما ألقاه كان حديثنا باللغة العربية وكأنه يرد على المتهمين له بالعجز عن الحديث أو الكتابة بلغته الأم.. واكتشفت فى ثنايا الحوار أنه يعرف أشياء كثيرة عما يدور من أحداث ثقافية ليس فى المغرب بلده فحسب، بل أيضًا فى مصر ولبنان، وبقية دول المنطقة.

.. والحق أن المبدعين الثلاثة مثلهم فى ذلك مثل كل المغتربين، يجدون حساسيتهم فائقة فى الدرجة والمستوى لكل ما يحدث داخل الحدود.. صحيح أن حساسيتهم تترجم فى إبداعات تظل علامة فارقة فى تاريخ أدبنا العربى المكتوب باللغة الأجنبية.. لكنهم فى النهاية

مغتربون، وملاذهم الوحيد في هذه الغربة هو التفكير والانشغال ليل نهار بالأوطان التي تحتل أرفع مكانة في القلوب.

لا يعرف العشق إلا من يكابده

مثلما لا يعرف العشق إلا من يكابده، يمكن أن نقول لا يعرف قيمة الوطن إلا من اغترب عنه.. فهو غال ونفيس، يعلو ولا يعلى عليه، وهو في الوقت نفسه ثروة كل مواطن ومادة اعتزازه بنفسه، ولا يكاد يمل التفكير فيه أو الحديث عنه كمعشوقة!. أما عن الغيرة عليه فهي شيء يفوق التصور.. وتحضرني حالتان عايشتهما بنفسي.

- الأولى بطلها شاب مصري – اختفى اسمه من رأسي مع أشياء أخرى كثيرة– جاءني ذات يوم وهو حائر، زائغ العينين، شارد الفكر، كما لو كان عائدا لتوه من جنازة أحد أبنائه وعندما حطّ نفسه حطًّا على المقعد في مكتبي، سألته بدهشة:

– ماذا بك يا صديقي؟ خير إن شاء الله!

– فرد عليّ الشاب في صوت تخنقه الدموع وقال:

لقد مررت بالمصادفة بمبنى السفارة المصرية في البلد الأوربي الذي أعيش فيه، ونظرت بشوق إلى علم مصر الذي يرتفع فوق بوابتها الكبيرة.. وحزّ في نفسي أن الأمطار والأتربة قد حولت لونه الناصع إلى لون شديد القتامة، وعندما أمعنت النظر في العلم الذي تعلقت به عيناي طويلا وجدته ممزقًا.. ثم شهق الشاب بصوت عال وكأنه ينتحب وقال:

.. لقد شعرت بأن قلبى يتمزق لأن علم بلدى على هذه الحالة الرثة.

ثم مد يده إلى كيس كبير كان يحتضنه فى صدره طوال الوقت وقال: لقد اشتريت عدة أمتار من القماش الأحمر والأبيض والأسود والأخضر، وها أنذا أبحث عن ترزى مصرى ليقوم بخياطة هذا العلم لكى أقدمه هدية إلى السفارة المصرية..!

ثم جرت دمعتان على خدى الشاب وهو يقول فى صوت مخنوق: صدقنى، كنت أتمنى أن تكون ثيابى ممزقة، أو جسدى ولا أرى علم بلدى فى هذه الصورة المهلهلة!

- والحالة الثانية: هى حالة شاب مصرى آخر لعله يعيش فى باريس حتى اليوم ويدعى سيد العسال.. زرته ذات يوم فى منزله، فكان أن أخذنى من يدى إلى حجرته، وفتح برفق شديد صندوقًا وجدت فى داخله العلم المصرى (كان صنعه سيد بنفسه من الحرير).. وعندما سألته: ماذا تفعل بهذا العلم؟

أجاب: عندما يستبد بى الشوق كثيرًا لمصر -أمى- أحمل هذا العلم بين يدى، وأظل ألثم كل شبر فيه، وأرويه بدموعى حتى أهدأ.. وفى تصورى أننى ألثم فيه كل تراب مصر، وكل سكانها.

ثم إن هذا العلم هنا بجوار سريرى، لأن وصيتى الأولى والأخيرة، إذا ما جاءتنى المنية - هى أن تلفنى زوجتى فى هذا العلم قبل أن أعود لأدفن فى تراب مصر العزيزة.

** هاتان صورتان من صور عشق المغتربين خارج الحدود -

لمصر.. وهى تدل دلالة قاطعة على أن مصر وطن يسكن فيهم، وليست وطنا يسكنون فيه.. بدليل أن قلوبهم تنبض بحبها رغم المسافات.

الأوطان.. عندما تصبح حلمًا!

فى تصورى أن أهم ما ينبغى أن تحرص عليه الأسر العربية المهاجرة هو أن تزور أوطانها الأصلية فى إجازات الصيف من كل عام، لأن الأبناء (والصغار) فى حاجة شديدة إلى الارتباط بالجذور، والتعرف على معان وقيم لا تفرزها إلا الأرض العربية وحدها.

فشعور الأبناء بالتواصل مع الأعمام والأخوال هو أمر مهم للغاية ثم هم يحتاجون بالقطع لعقد صداقات مع أترابهم ومن هم فى مثل سنهم من أبناء الأقارب.. والتعرف - عن كثب - على أنماط المعيشة فى الأوطان -الأم- وكيف يتصرف الناس، وإلى أى حد تلعب (روحانيات الأديان) دورها المحورى فى حياتهم.

.. وما أعلمه.. من خلال خبرة الاغتراب التى اكتسبتها سابقًا أن المنطقة العربية يتم تقديمها بصورة مشوهة ومغرضة عبر وسائل الإعلام الغربية، وقد يقع أبناء المهاجرين مثل غيرهم من أبناء البلاد الأصليين فى أوربا والغرب عموما أسرى للآلة الإعلامية الغربية التى لا ترى فى العرب ومنطقتهم سوى البشاعة والعدوانية والتخلف، ولا شك أن زيارة الأبناء للأوطان الأم ستجعلهم يرون الحقيقة كما هى وليست كما يصورها الإعلام الغربى المغرض...وفى حالة مصر يحب أبناء المهاجرين أن يروا بأعينهم ما سمعوه بآذانهم عن أهرامات

الجيزة، وأبي الهول ومعابد الأقصر وأسوان.. لأنها موضوعات أساسية في مادة التاريخ.

وأذكر أن طفلة عمرها (٧ سنوات) التقط والدها صورة لها بجوار «أبي الهول» وعندما أطلعت عليها الأطفال في المدرسة بدءوا ينظرون إليها بإعجاب وحسد إذ كيف يتاح لها أن تقف بجوار هذا التمثال الجميل الذي يدرسونه في المدرسة ويتمنون أن يروه مثلها.. وتقول الطفلة المصرية إنها ظلت تجيب على عشرات الأسئلة التي انهالت عليها أكثر من أسبوعين.. بكلمة أخرى: زيارة الأبناء «للأوطان - الأم» هي جسر تواصل دائم لتأكيد الهوية.. يخطئ من يهمله.

لقاء مع المغتربين

.. أتيح لي أن ألتقي عددًا من المغتربين في الدول الأوربية والأمريكية والذين يحرصون على زيارة مصر مع أسرهم في فصل الصيف، وكان طبيعيًا أن يتطرق الحديث إلى أوضاعهم، وأحلامهم، وبعد مناقشات طويلة وجدنا أنفسنا أمام سؤال مهم هو: لماذا لا نكاد نشعر بأي دور للمغتربين والجاليات العربية في الأحداث المصيرية التي تواجه دولنا العربية، والتحديات الحضارية التي تستهدفها في الصميم؟

وكان رد البعض هادئًا، وتذرع البعض الآخر بالواقعية عندما أكدوا أنهم لا حول لهم ولا قوة في بلاد المهجر، وأن وقتهم يقطعونه ليل نهار في البحث عن لقمة العيش.. خصوصًا أن غالبية أبناء الجاليات العربية هم من العمال الكادحين الذين يئنون تحت وطأة مسئولية الأسرة والأولاد.

.. وشرح نفر منهم موقفهم بلا حساسية وأكدوا أن أصحاب النفوذ قلة وهم يتمركزون فى أمريكا لكن حصاد عملهم فى اتجاه تجميع الجاليات وتوحيد كلمتهم هو حصاد متواضع.

وتحدث أحد المغتربين مؤكدا أن الحديث عن تأثير عرب أوربا هو وهم كبير، فالجاليات ممزقة من الداخل، وصلاتها ببعضها البعض تكاد تكون مقطوعة تماما.. فلم يحدث أن مدت جالية تونسية يدها إلى جالية لبنانية أو مصرية، أو أردنية.. فالكل يعيش داخل كانتونات مغلقة شبهها بعض الفئات بالجزر المعزولة.. ومن ثم فلا وجود لتكتل عربى من قريب أو بعيد، وقصارى الأمر أن تبرز - بين وقت وآخر - بعض الجمعيات فى الجاليات، تنشط حينًا، ثم تختفى طوال الوقت.

.. وإذا لم تصدق كلامى - هكذا قال محدثى - فهل تابعت الانتخابات التى تجرى لاختيار أعضاء هذه الجمعيات؟ وأضاف: إذا شاءت أقدارك أن تتابع ذلك فسوف تصاب بالهم والغم؛ لأن الصراعات التى تتفجر، والشتائم والتشهير.. تتجاوز حدود العقل.

.. وكأن المنافسة ليست على مواقع لخدمة الناس. وإنما على مقاعد تأتى لأصحابها بالشرف الكبير.. وهو ما ليس صحيحًا على كل حال..

أقول الحق، لقد صدمتنى صراحة هؤلاء الرفاق من أصدقاء الغربة، وطويت أحزانى فى صدرى، وأيقنت أن الحديث عن صوت عربى موحد فى الخارج سيظل لفترة طويلة من قبيل الأمنيات.

القسم الثانى
المهاجرون يدفعون الثمن مرتين!(*)

كـتـب أحـد المغتربين المغـاربـة فـى مـدريـد يـقـول: إن جـنـود حـرس الحدود الإسبانى يصطادون المهاجرين غير الشرعيين كالعصافير.. جاء ذلك فى معرض حديثه عن أوضاع المغاربة بشكل عام فى إسبانيا وأضاف: لا يكاد يمر يوم دون أن يسقط قتيل من إخواننا، وهذا حال لا يمكن السكوت عنه!

والحق أن المآسى التى يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين من العرب والأفارقة كثيرة ومتنوعة، وهى تبدأ منذ اللحظة التى يحاول فيها هؤلاء المساكين ركوب البحر فى زوارق (خارج نطاق الخدمة)، أى غير صالحة للاستعمال وركوبها يعتبر - فى حد ذاته - مغامرة غير محسوبة.. ثم تتعمق المأساة باقترابهم إلى الشواطئ الإسبانية؛

(*) حذر رئيس المفوضية الأوربية من أن تتحول أوربا إلى جحيم باندلاع حوادث العنف والعنصرية فيها على غرار ما حدث فى مدينة الخيدو الإسبانية ضد المهاجرين المغاربة الذين يشكلون من الناحية العددية - ما يقرب من نصف سكان المدينة.

وطالب فى اجتماع لجنة الأقاليم الأوربية فى بروكسل بضرورة توحيد الجهود من أجل مكافحة جميع أشكال العنصرية؛ إذ لا مبرر لكراهية الأجانب حسبما قال، وشدد على أن تعد أوربا نفسها إعدادًا جيدًا قبل مواجهة تدفق المهاجرين الكثيف فى السنوات القليلة المقبلة.

وقال: يتعين على الأوربيين التحلى بروح إنسانية عالية، وبجدية مطلقة حتى يتسنى لهم العيش فى جو من الأمان والاستقرار والهدوء.

لأنهم - والحالة هذه - يكونون تحت طائلة الرصاص الذى يمكن أن ينهمر عليهم كحبات المطر من كل جانب.

وذات مرة سقط شاب مغربى برصاص حرس الحدود الإسبانى، عندما كان يغامر مع عشرة من زملائه للوصول إلى ساحل جنوب إسبانيا ولم تكد قدمه المسكينة تطأ المكان حتى جاءته الرصاصة فأردته قتيلاً. صحيح لقد أمر قائد الحرس بإجراء تحقيق فى الحادث، وأوقف الجندى المتهم عن العمل مؤقتا، وتم نقل جثة الشاب المغربى إلى المستشفى لتشريحها طبياً، لكن تبقى المشكلة قائمة وتتمثل فى ازدياد طعم «المرارة» فى أفواه المهاجرين من جانب ثم تشديد الحراسة على السواحل الإسبانية من جانب آخر.. ورغم ذلك، فأفواج المهاجرين مستمرة فى التدفق باتجاه إسبانيا، إما للإقامة فيها، وإما لاتخاذها مجرد محطة (ترانزيت) يعبرونها باتجاه دول الاتحاد الأوربى الأخرى..

.. وتؤكد التقارير أن السلطات الإسبانية ألقت القبض على أكثر من عشرة آلاف مهاجر غير شرعى فى أول عشرة من عام ٢٠٠٠، وهو رقم مذهل إذا علمنا أنه يمثل ضعف إجمالى عدد المهاجرين غير الشرعيين خلال عام (١٩٩٩)..

.. والسؤال الذى يطرح نفسه هو:

هل سيستمر الحال على ما هو عليه فتزداد الضغينة فى النفوس، وتتعمق مشاعر «الهوان والمذلة» فى نفوس المهاجرين، بينما يزداد جبروت رجال الأمن فى إسبانيا الذين يطاردون المهاجرين فى كل وقت حتى داخل العاصمة (مدريد)؟!

يقول أحد خبراء الهجرة - بحسب صحيفة الباييس الإسبانية - إن إسبانيا فى حاجة بالفعل إلى شرائح معينة من المهاجرين الذين يجيدون فنون الزراعة والحصاد خصوصا فى المناطق الجنوبية، وبالإمكان تنظيم استقدام هذه الفئات عبر اتفاقيات بين الحكومتين (الإسبانية والمغربية). وفى هذا الإطار، سوف تضمن حياة كريمة للمهاجرين الذى يكونون - فى هذه الحالة - مهاجرين شرعيين لهم نفس حقوق المواطن الإسبانى.

ومثل هذا الإجراء سوف يضمن أيضًا عدم التدفق العشوائى لآلاف المهاجرين والذى يسبب ارتباكًا فى الحياة الإسبانية بشكل عام، ويجعل الإسبان أنفسهم ينظرون إلى المهاجرين على أنهم عقبة فى طريق تقدم بلادهم، لأن وجودهم بهذه الصورة غير الشرعية، ثم وقوع معظمهم فريسة للبطالة، يزيدان من أعباء الميزانية الإسبانية.

- وفى حدود علمنا، لقد قامت الحكومة المغربية بخطوة فى هذا الطريق وسهلت تعاقد إدارات بعض المزارع الكبيرة فى جنوب إسبانيا مع اتحادات وجمعيات العمال.. لكن أمام «تضخم» المشكلة وسقوط الضحايا الأبرياء بالرصاصات الطائشة أو المتعمدة - لا فرق - لابد من تسريع الخطى قبل فوات الأوان لاسيما أن خبيرا آخر يحذر من أن يبلغ غضب المهاجرين الحلقوم، وتندلع مظاهرات هنا وهناك تطالب بالقصاص!

جبل طارق: مقبرة جماعية للمهاجرين

اعتصم المهاجرون غير الشرعيين داخل الكنائس فى مدريد، وبرشلونة، ومدن الجنوب الإسبانى؛ احتجاجًا على قانون الهجرة

(الجديد) الذى يقضى بترحيل كل من لا يحمل أوراق إقامة رسمية داخل الحدود الإسبانية وإعادته إلى بلده الأصلى.. وأحدث صدور هذا القانون (هزة) فى أوساط المهاجرين، واندلعت مظاهرات تضم عشرات الآلاف فى مدينة برشلونة الواقعة فى شمال شرق إسبانيا يرفعون (شعار - نداء) يقول: «امنحونا أوراق إقامة رسمية». وقد تضامن مع فئات المعتصمين الكثير من أبناء الشعب الإسبانى وطالبت نحو ٥٠ جمعية بضرورة مراجعة ملفات المهاجرين الذين رفضت طلباتهم للحصول على الإقامة والعمل فى إسبانيا، وأمام موجة العنف التى يخشى أن تصيب المتظاهرين بالحمى، أبدى المسئولون فى برشلونة تراجعهم، ووعدوا بإعادة فحص الملف، وكانت الجمعيات الأهلية المتضامنة مع المعتصمين قد طالبت السلطات الإسبانية بتقديم تعهد بعدم طرد أى مهاجر غير شرعى مادام لم يقترف عملاً إجرامياً.

.. وحدث أن اشتعلت مدريد بالمظاهرات بعد أن استغل المتظاهرون (الإنترنت) كأداة للم الشمل، وبث البيانات على صفحته للتعريف بمشكلة المهاجرين غير الشرعيين، واعتبرت الأوساط المتضامنة مع المعتصمين فى الكنائس أن حقوق الإنسان قد ماتت فى إسبانيا بصدور قانون الهجرة، ورفعت شعارات مكتوبة باللغات العربية، والفرنسية والإسبانية والإنجليزية تطالب بمنح بطاقات الإقامة الرسمية للمهاجرين دون أدنى تمييز.

.. وفى غرناطة فى جنوب إسبانيا أضرب نحو ٢٠٠ شخص فى ساحة كارمن واعتصم آخرون فى كنيسة سانتا دومينجو فى (محافظة

وليه)؛ احتجاجا على أى إجراء يؤدى إلى ترحيل المهاجرين وإجبارهم على مغادرة الحدود الإسبانية.

المعروف أن مشكلة المهاجرين (المغاربة على وجه الخصوص) تتفاقم فى إسبانيا منذ سنوات، ولم يتنبه لها أحد إلا بعد الأحداث الدامية التى شهدتها مدينة الخيدو فى الجنوب والتى حرق فيها المتظاهرون محلات وسيارات المغاربة وطالبوا بترحيلهم، وإعادتهم إلى بلدانهم بعد أن وصفوهم بالمحتلين! وتحدث آخرون عن تفشى الإدمان، والسرقات بسبب المغاربة، وحملوهم صعوبة الحياة الاقتصادية فى المناطق الجنوبية التى يصل إليها كل صباح عشرات من المغاربة بطرق غير شرعية عن طريق القوارب، بسبب قرب جنوب إسبانيا من سواحل شمال إفريقيا..

ومما يزيد الطين بلة أن المغاربة يدفعون الثمن غالياً مقابل الرحلة إلى أوربا عن طريق بوابة إسبانيا الجنوبية، إذ يلقى عشرات المغاربة حتفهم غرقاً بسبب تحطم القوارب التى يستقلونها باتجاه الشمال.

ولقد نددت لجنة حقوق الإنسان فى إقليم الأندلس بهذه المآسى التى تتكرر بشكل يومى على شواطئ إسبانيا الجنوبية، ويتم انتشال عشرات الجثث التى تقذف بها الأمواج على الشواطئ. وفى تقريرها السنوى ذكرت اللجنة أن السلطات الإسبانية ألقت القبض على نحو ١٥ ألفاً من المهاجرين غير الشرعيين فى عام (٢٠٠٠) وهو رقم مرتفع بالمقارنة مع من ألقى القبض عليهم فى عام (١٩٩٩) وهو نحو ٣٥٠٠ شخص.

وبلغ عدد القوارب التى وصلت إلى السواحل الجنوبية الإسبانية بطريقة غير شرعية فى عام ٢٠٠٠ نحو ٧٨٠ قاربًا مقابل ٤٧٥ قاربًا فى العام السابق. وانتشلت فرق الإنقاذ جثث ٥٥ مهاجرًا من المياه الإقليمية الإسبانية بينما تم انتشال ٢٩ جثة فى العام السابق.

ويؤكد رافائيل لارا رئيس لجنة حقوق الإنسان فى إقليم الأندلس أن الفرق نجحت فى إنقاذ أكثر من ألف مهاجر من الغرق مقابل إنقاذها ٣٨٧ مهاجرًا فى عام ١٩٩٩ بينما تأكد فقدان نحو ٤٧ مهاجرًا فى مياه البحر.

ووصف الرجل عام ٢٠٠٠ بأنه عام الكوارث، وقال إن منطقة مضيق جبل طارق التى تفصل بين المغرب وإسبانيا بطول ٥٧ كيلو مترًا، وعرض ١٣ كيلومترًا، هى مقبرة جماعية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من شمال إفريقيا، وإفريقيا السوداء.

والمعروف أنه أمام استفحال مشكلة المهاجرين غير الشرعيين فى إسبانيا و(أوربا بشكل عام)، لجأت السلطات الإسبانية إلى اتخاذ عدة إجراءات وقائية عاجلة، منها تطبيق القوانين الخاصة بطرد المهاجرين الذين لا يحملون أوراق إقامة رسمية، ثم تشديد الحراسة على الحدود الجوية والبرية والبحرية والاستعانة بمحطات الإنذار المبكر أمام ما يسمونه بطوفان الهجرة القادمة من الجنوب.

أما الإجراء الثالث فهو التنسيق مع الدول الأوربية الأخرى (الأعضاء فى الاتحاد الأوربى) لاتخاذ تدابير مشتركة لمنع الهجرة إلى دول الشمال إما بدعم قوات الحدود وتدريبها على صد هذه الأفواج،

وإما بالتوقيع مع بعض دول الجنوب لتنظيم هذه الهجرات؛ بحيث لا يصل إلى دول الشمال إلا الأعداد المطلوبة، وفى التخصصات المرغوبة كى لا تتحول أوربا فى النهاية إلى مستودع لبؤس العالم بحسب تعبير أحد رموز الحزب الاشتراكى فى فرنسا.

والثابت أن مشكلة الهجرة غير الشرعية قفزت لتحتل موقعًا متقدمًا فى الأوراق الانتخابية لجميع الأحزاب وبات واضحًا أن هناك تيارين. الأول يطالب بالتعاون برفق مع هؤلاء المهاجرين ومحاولة استيعابهم أو بالأحرى (إدماجهم) فى المجتمع الإسبانى، وتوطينهم فى المواقع التى تعانى نقص الأيدى العاملة خصوصًا فى الجنوب حيث الزراعة هى عماد الحياة الأساسى.. وتيار آخر يرى أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى تمر بها إسبانيا وأوربا بشكل عام ليس بمقدورها أن تتحمل أعباء أخرى، ويطالب أنصار هذا التيار بإلقاء القبض على كل المهاجرين غير الشرعيين وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

وبين هذين التيارين تنشط الجمعيات والروابط التى تدافع عن حقوق الإنسان وتعتبر أن دول الشمال ينبغى أن تتحمل جزءًا من المسئولية للممارسات والظروف الاقتصادية الصعبة التى تعيشها دول الجنوب.. لأن الشمال كان قد استنفد خيرات الجنوب فى زمن الاستعمار وليس من النبل فى شىء أن يتنصل أهل الشمال من نتائج الجرائم التى ارتكبوها فى السابق.. ثم إن أبناء الجنوب يمكن أن يساهموا فى دفع عجلة التنمية والنهضة التى تأخذ بأسبابها دول الشمال فى هذه المرحلة من تاريخها.

أيًا كان الأمر فستظل مشكلة الهجرة غير الشرعية تؤرق دول الشمال، وستتضاعف الهجرات السرية رغم القيود المفروضة وما يحدث اليوم في إسبانيا سيحدث قريبا فى إيطاليا وبلجيكا وفرنسا. والضحايا هم دائما العرب وأبناء الجنوب!

أوجاع مهجرية مشتركة

.. تسببت المظاهرات التى اندلعت فى برشلونة تأييدًا للمهاجرين المغاربة غير الشرعيين، فى حدوث ما يشبه الأزمة بين السلطات الإسبانية، والمغربية، خصوصًا بعد أن اتهمت إسبانيا المغرب بأنها لم تبذل الجهود الكافية للحد من تدفق الهجرة غير الشرعية.

ولقد شهدت الفترة الماضية ما يشبه حرب التصريحات بين مسئولى الدولتين، فلقد استدعى كاتب الدولة المغربى فى وزارة الخارجية الطيب الفاسى الفهرى، القائم بالأعمال فى السفارة الإسبانية فى الرباط وأبلغه أن المسئولية مشتركة بين المغرب وإسبانيا إزاء ملف الهجرة على وجه الخصوص، وأكد أنه من الخطأ تحليل ظروف المهاجرين وتقويم آثارها انطلاقًا من مسئوليات تلقى على عاتق المغرب وحدها، مشيرًا إلى أن العدد الأكبر من المهاجرين غير الشرعيين يأتى من خارج المغرب وتحديدًا من بعض بلدان إفريقيا السوداء وآسيا.

وأوضح المسئول المغربى فى حديثه مع القائم بالأعمال الإسبانى أن السلطات المغربية أوقفت منذ أول يناير ٢٠٠٠ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ ما يزيد على ١٥ ألف مواطن إفريقى وآسيوى حاولوا الدخول إلى أوربا انطلاقًا من المغرب، كما أوقفت أكثر من ٢٠ ألف مغربى كانوا

يريدون الهجرة باتجاه إسبانيا، ومن ثم فلا مبرر لانتقاد إسبانيا للمغرب فى هذه الجزئية. ويتردد أن حرب التصريحات قد نشبت إثر استدعاء الخارجية الإسبانية للقائم بالأعمال المغربى فى مدريد وتسليمه احتجاج السلطات الإسبانية على ما سمته «تراخى» المغرب فى القيام بما يلزم لوقف زحف الهجرة غير الشرعية إليها.

والمعروف أن مظاهرات برشلونة جاءت ردًا على قانون شئون الأجانب الذى دخل حيز التنفيذ وينص على طرد كل مهاجر يدخل البلاد بصورة غير شرعية.

ورفع المتظاهرون شعارات «لا لطرد الأجانب» ونادوا بسقوط القانون الجديد وطالبوا باستقالة مفوضة الحكومة خوليا جارنيا بالديكاساس. وكانت السلطات الإسبانية ألقت القبض على ١١٢ مهاجرًا بينما فر الآخرون فى ساحة أندريه مارلو فى برشلونة وصدر قرار بطرد ٣٣ منهم من إسبانيا. تلاه قرار يقضى بطرد ١٩ آخرين وإخلاء سبيل ١٤ منهم.

.. ومما زاد الطين بلة أن بلدية (مدينة طريفة) الواقعة عند مضيق جبل طارق فى جنوب إسبانيا أبلغت الحكومة الإسبانية أنها لم تعد قادرة على استيعاب أفواج الهجرة غير الشرعية التى تأتى إليها، ففى يومين فقط وصل نحو ٦٠٠ مهاجر وأكد المسئولون فى البلدية أن الأماكن المخصصة فى الصليب الأحمر اكتظت بالمهاجرين، وتم استغلال المراكز الرياضية، لكن الأفواج الجديدة لا تزال تطرق الأبواب.

.. وعلى الصعيد السياسى أعرب وزير الخارجية الإسبانى عن قلقه إزاء تضخم الهجرة غير الشرعية والأحداث -يقصد المظاهرات- التى جرت ووصفها بأنها أحداث غير مقبولة وأوضح أنه تحدث مع نظيره المغربى انطلاقاً من قناعته بأنهما يواجهان وضعاً غير محتمل. وكان المغرب قد أبدى استياءه من أسلوب تعاطى الحكومة الإسبانية مع قضايا الهجرة غير الشرعية بعد اعتقال رجال البوليس نحو ٨٠٠ مهاجر جاءوا من الشواطئ الشمالية للمغرب.

والمعروف أن قوات أمن الشواطئ فى إسبانيا تنتشل يومياً ما بين أربعة وسبعة أشخاص قضوا نحبهم غرقاً فى أثناء محاولاتهم التسرب ليلاً والدخول إلى الأراضى الإسبانية. والثابت أن مشكلة الهجرة غير الشرعية قفزت لتحتل مرتبة عليا فى أولويات السياسة المغربية خصوصاً بعد أن أشار إليها العاهل المغربى فى خطابه وتحدث عن أوضاع المهاجرين المغاربة فى الخارج وقال إن نسبة العائدين منهم إلى البلاد فى موسم الصيف ارتفعت هذا العام بنسبة ١٠٪، وحث الحكومة على أن تولى مزيداً من الاهتمام بقضايا المهاجرين والدفاع عن حقوقهم.

وكانت مصادر الخارجية المغربية قد شكلت خلية عمل لبحث الاتهامات الإسبانية والرد عليها، فأكدت فى بيان لها أن الأطراف الفاعلة (والمصالح المعنية) مغربية وإسبانية معاً.

واتهم البيان الحكومة الإسبانية بتبنى سياسة اختزالية لا تعكس حقيقة الملف المعقد للهجرة.

وأكدت الخارجية المغربية - الموقف الذى دافع عنه المغرب على الدوام والمتمثل فى بذل كل الجهود من أجل كبح جماح هذه الهجرة غير الشرعية، مشيرًا إلى أن الحل الحقيقى لهذه المشكلة هو حل سياسى واقتصادى فى المقام الأول.

وهذا الكلام الأخير يشير -ولو تلميحًا- إلى بعض الملفات العالقة بين البلدين مثل ملف الصيد.. والضغوط التى يمارسها لوبى الصيد الإسبانى على الحكومة لحث المغرب على إبرام اتفاق للصيد الساحلى فضلاً عن الملف الزراعى والمفاوضات التجارية.. باعتبار أن المغرب يرى أن وعود الاتحاد الأوربى بدعم نمو مناطقه الشمالية المصدرة للهجرة غير الشرعية قد تبخرت على الرغم من جهوده فى محاربة زراعة المخدرات فى الشمال.. ويرى المغرب أن إسبانيا تستفيد من دعم أوربا جهود محاربة الهجرة غير الشرعية فى حين أنها لا تدعم جهود آخرين.

لماذا كل هذا العنف ضد المهاجرين فى إسبانيا؟!

ما حدث فى بلدة الخيدو بإقليم المرية فى جنوب شرق إسبانيا من ثورة كراهية عارمة ضد المهاجرين المغاربة يمكن أن يتكرر فى أماكن أخرى فى أوربا.. وهذا هو موطن الخطر الذى يجب أن نأخذ حذرنا منه اليوم قبل الغد.. والحكاية ينطبق عليها القول: تأتى أكبر الحرائق من مستصغر الشرر، لكنها - فى كل الأحوال - تعكس واقعًا مترديًا ومستقبلاً مخيفًا بالنسبة للعرب المهاجرين.. وأصل الحكاية أن شابًا مغربيًا غير متوازن عقليًا - حسب أغلب الروايات المتواترة - طعن

سيدة إسبانية بسكين فى سوق المدينة فأرداها قتيلة.. وعلى الفور تجمع عشرات ثم مئات من أبناء المدينة وانتظموا فى مظاهرة شرعت فى التو واللحظة تترصد المهاجرين المغاربة فى الشوارع والطرقات، وأخذ الغاضبون ينهالون بالضرب على كل من يلقونه فى الطريق أو داخل المحال، ورويداً رويداً، اتسعت دوائر السخط حتى شملت فئات مختلفة من الإسبان الذين أشعلوا الحرائق فى بعض المخازن، وقاموا بتكسير واجهات المحال التى يمتلكها المغاربة.

الخطير فى الأمر أن هذه المدينة تحديداً تبلغ نسبة المغاربة بها أكثر من ٢٠٪ ويعمل ٩٥٪ منهم فى مجال الزراعة، بل يرجع لهم فضل تحويل هذه المدينة من مكان قاحل إلى ما يشبه الجنة بالنظر إلى تنوع الإنتاج الزراعى الذى يأتى منها إلى حد أن البعض يطلق على المغاربة هناك اسم «أصحاب المعجزة» أى الذين طوروا المدينة بأسلوب الساحر الذى لا يخلو من المعجزات.

وكان طبيعيًا أن تواجه الروابط المغاربية الموقف ويعلن قادتها رفضهم لسلبية رجال السياسة الإسبان، وطالب رئيس جمعية المهاجرين الحكومة بأن تتحمل مسئوليتها فى تقديم الحماية اللازمة للمغاربة واتُّهم رئيس بلدية المدينة بأنه متواطئ مع مثيرى الشغب وتقدمت منظمة تطلق على نفسها اسم «منظمة مكافحة عدم التسامح» ببلاغ إلى النائب تطلب التحقيق مع المتظاهرين الذين ألحقوا أضراراً بالغة بممتلكات عشرات من المغاربة والبحث عن مصادر الأسلحة وزجاجات المولوتوف التى كان المتظاهرون يجوبون بها أرجاء

المدينة. ونصح رئيس الرابطة المغربية أبناء الجالية بعدم الخروج إلى الشوارع، وعدم الذهاب إلى مواقع العمل منعًا للاحتكاك مع المتظاهرين وناشد البعض الاحتماء بمراكز الشرطة.

ومن جانبه ندد المتحدث باسم الرابطة بالعنف الذى اتسمت به هجمات المتظاهرين وقال إن جموع المهاجرين فى مدينة الخيدو متحضرون وهم فى الأصل عمال وليسوا قتلة.

وقال مغترب آخر (٣٥ عامًا) إن وسيلة الاعتراض الوحيدة هى «الإضراب» احتجاجًا على الممارسات العنيفة التى يتبعها السكان الأصليون مع المهاجرين وأضاف - بحسب صحيفة «لو فيجارو» الفرنسية - يقول: لسنا حيوانات ولا عبيدًا ونحن سبب الثروة التى تنعم بها المدينة وليس أقل من أن نحظى بحق الاحترام. ويذكر تقرير حول المهاجرين فى المدينة أن معظم المهاجرين المغاربة يعيشون فى ظروف حياتية صعبة ويسكنون بيوتًا خالية من المياه والكهرباء، والقانون الوحيد السائد هناك هو: احتقار واستغلال المهاجر ورغم أن سكان المدينة فى حاجة شديدة إلى المغاربة فإنهم يتعاملون معهم بمنتهى القسوة والوحشية.

وفى صلافة يتحدث شخص إسبانى (٥١ عامًا) فيقول: إن الأجر الذى يتقاضاه المهاجر العربى فى إسبانيا يزيد ثلاثة أضعاف على الأجر الذى يأخذه فى بلده الأصلى.. ورغم ذلك يتجرأ بعضهم ويجأر بالشكوى!! ويصف المغاربة بأنهم كذابون، وغير صحيح أنهم سبب الثروة التى تنعم بها المدينة، فهذه الثروة من كد وجهد وعرق السكان الأصليين. وقال إن المغاربة المهاجرين هم الخطر الحقيقى علينا؛

إذ يصل مع كل صباحٍ نحو ٥٠ مغربيًا جديدًا إلى مدينة الخيدو، ولأن معظمهم يظل عاطلاً عن العمل فلذلك يلجئون إلى السرقة والقتل! ونحن نخاف على أنفسنا في بيوتنا.. وعلى أي حال فإن الوضع لا يمكن أن يستمر هكذا طويلاً.

وعلى الصعيد الرسمي أدان وزير الداخلية الإسباني مظاهرات العنف ضد الأجانب وطالب بالحذر والهدوء قائلاً: إن هذا النوع من رد الفعل المناهض للأجانب هو شيء خاطئ. وأضاف: إن الاعتداءات تمثل عارًا مطلقًا بالنسبة للمجتمع الإسباني، وعلى الطرف الآخر قررت الخارجية المغربية تشكيل لجنة لمتابعة تطورات الأحداث في جنوب شرق إسبانيا خصوصًا بعد أن اتسعت دوائر العنف والتحريض عبر شبكات الانترنت وجاء في بيان الخارجية المغربية أنها تدين حادث قتل السيدة الإسبانية وشددت على رفض ردود الفعل المتطرفة لدى بعض الأوساط الإسبانية لأنها تسيء إلى علاقات الصداقة والجوار بين البلدين.

هذا ما حدث في مدينة الخيدو الإسبانية على كل حال، ويبقى أن نلفت الانتباه إلى ما قاله أحد المغاربة وهو أنه من الصعب أن تعود المياه إلى مجاريها، والحياة إلى طبيعتها الهادئة السابقة خصوصًا بعد أن أصبح هناك «دم» وحرائق وخسائر بين الطرفين.

. «تسويات مشروطة» لتوطين العرب والمسلمين

انتهت أحداث العنف التي شهدتها مدينة الخيدو الإسبانية ضد العمال المغاربة إلى ما يشبه «التسوية المشروطة» خصوصًا بعد أن تبين أن المهاجرين المغاربة هم عصب الحياة الاقتصادية في المدينة بل وفي مقاطعة

المرية فى جنوب إسبانيا بأكملها.. فقد بلغ حجم الخسائر -بسبب توقف المغاربة عن العمل فى المزارع- نحو ٤٠ مليون دولار! وأعرب عدد كبير من الإسبان فى مدينة الخيدو عن أسفهم لما حاق بجيرانهم المغاربة من أضرار، ونفى أحدهم أن تكون الأحداث ناجمة عن العنصرية، وإنما سببها الأول هو الفقر، وطالب بضرورة تحسين أوضاع العمال المغاربة.

وقد نجح ممثلو أصحاب العمل والنقابات والمهاجرين فى نزع فتيل العنف الذى أدى إلى تشريد أكثر من ألفى مهاجر وهربهم إلى جبال جادور القريبة من المدينة، وتم الاتفاق على أن يعود العمال إلى مواقعهم فى الحقول مقابل البدء فورًا فى تنفيذ شروطهم التسعة وهى أولاً: تقديم ضمانات بتطبيق القانون على المسئولين عن الاعتداءات، والمعروف أن المهاجرين يتهمون رئيس بلدية مدينة الخيدو بأنه تقاعس عن أداء دوره، إلى حد يمكن اعتباره متواطئًا مع المعتدين. وقد طالب المغاربة باستقالته؛ لأنه - بحسب رئيس منظمة مناهضة العنصرية - كشف أو فضح السمات الفاشية والعنصرية التى يتستر وراءها!

وقال المتحدث باسم جمعية العمال المغاربة إن رئيس البلدية أثبت أنه رئيس بلدية أولئك الذين يصوتون له وليس بقية الناس ومنهم المهاجرون الذين ليس لهم حق التصويت.

الشرط الثانى: دفع تعويضات لما لحق بالمهاجرين من أضرار. وللإنصاف يجب أن نذكر أن أرباب العمل قد أعلنوا تأسيس صندوق لدفع تعويضات لكل المهاجرين الذين تضرروا من جراء الاعتداءات الأخيرة عليهم.

الشرط الثالث: إطلاق سراح جميع المغاربة المحتجزين دون وجه حق، وكان البوليس الإسباني قد احتجز ١٢ من المغاربة عقب الأحداث، وقبل ذلك كان قد ألقى القبض على نحو عشرين آخرين لاتهامهم بالاعتداء على اثنين من المزارعين فى مدينة بيكار القريبة من مدينة الخيدو.

الشرط الرابع: أن يقوم المسئولون الإسبان بتقديم اعتذار رسمى لما تعرض له المهاجرون من ملاحقات.

الشرط الخامس: فتح مكتب فى محافظة المرية جنوب إسبانيا للقنصلية المغربية.

الشرط السادس: إقرار مشروع بناء مساكن للمهاجرين فوراً، وكانت الحكومة المركزية فى مدريد قد وعدت بتخصيص خمسة ملايين دولار لتعويض جميع الأضرار التى لحقت بالأماكن الدينية والبيوت والسيارات، وبناء مساكن مناسبة للعمال.

الشرط السابع: أن تحترم الحكومة الإسبانية الحصص المقررة للهجرة. أما الشرطان الأخيران فهما أن تمنح العمال غير الشرعيين إقامة شرعية (تقرر تسوية أوضاع نحو خمسة آلاف حالة) والاعتراف بمساواة العمال المغاربة مع بقية العمال فى الحقوق والواجبات.

وكان مسئول حكومى إسبانى قد اعتبر أن مطالب العمال المغاربة (عادلة)، بينما أعرب وزير الزراعة الإسبانى عن ارتياحه لاستئناف نشاط العمال المغاربة وقال إن ذلك دليل على تغليب روح الحوار والحكمة. وأضاف أنه يؤيد تعويض خسائر المهاجرين المغاربة وتسوية

أوضاعهم. والمعروف أن المهاجرين كانوا قد طافوا مدينتى الخيدو، والمرية ورفعوا شعارات عديدة أمام مقر العدالة منها شعار: «حياة دون عنصرية» وشعار: «كلنا متحدون ضد العنصرية». ورددوا بعد الصلاة فى مدينة الخيدو هتاف «الله أكبر».

والمعروف أن أحداث العنف ضد المهاجرين فى جنوب إسبانيا كانت قد أثارت ردود فعل كثيرة فى الدول المجاورة خصوصاً فى فرنسا وإيطاليا، ففى باريس أعلن المغاربة عن تضامنهم مع إخوانهم فى إسبانيا وطالبوا -فى بيان صادر عن جمعياتهم- بضرورة تقديم المسئولين عن هذه الأحداث إلى المحاكمة، وفى روما عبرت المنظمة الإيطالية لمناهضة العنصرية عن تضامنها التام مع المغاربة فى بلدة الخيدو وأكدت أن الصراع الذى يخوضه العمال المهاجرون فى جنوب إسبانيا هو من أجل تأكيد كل الحقوق وضمان الحريات. وفى الرباط احتج المكتب التنفيذى للرابطة المغربية لحقوق الإنسان ضد ما أسمته تردد الحكومة الإسبانية فى مواجهة الاعتداءات العنصرية. وأدانت بشدة الموقف المتفرج الذى تبنته قوات الأمن وطالبت الحكومة المركزية فى مدريد بتحمل مسئولياتها القانونية والدولية فى مجال حقوق الإنسان وفتح تحقيق نزيه لكشف المسئولين الحقيقيين عن أعمال العنف، وتنفيذ التزامات السلطات الإسبانية فى مجال تطبيق بنود اتفاقيات العمل.

العـرب فـى جنيـف

.. الضجة التى صاحبت فضيحة موت ٥٨ صينياً داخل شاحنة نقل البضائع على الحدود البريطانية فتحت باب الجدل على مصراعيه بين

أبناء الجاليات العربية فى أوربا، ليس من قبيل التعاطف مع هؤلاء الضحايا فحسب، بل أيضًا - وهذا هو الأهم - لأن هذه المأساة تتكرر منذ سنوات بعيدة مع عدد كبير من الشباب العربى الراغبين فى الهجرة، دون أن يكترث أحد كثيرًا لموت بعضهم إما خنقًا داخل شاحنات نقل البضائع وإما غرقًا بسبب محاولتهم التسلل فى القوارب تحت ستار الليل..

ولقد أتيح لى أن ألتقى فى جنيف عددًا من أبناء المغرب العربى الذين وجهوا انتقادًا لاذعًا لوسائل الإعلام الأوربية متهمين إياها بالكيل بمكيالين.. فهم فى حالة الصينيين المنكوبين، أقاموا الدنيا ولم يقعدوها.. وفى حالة العرب لم يتحرك ساكن.. وتحدث أحدهم (يعيش فى جنيف منذ ١٨ عامًا) وقال: علينا أن نستثمر هذه الحادثة لكى نفتح ملف المهاجرين العرب الذين يلقون عنتًا شديدًا فى كل مكان خارج الحدود على الرغم من أنهم يشاركون فى البناء والتشييد فى كل بلاد الدنيا. وأعرب بعض الأصدقاء - الذين حاولوا الهجرة سرًا إلى إسبانيا، ووقعوا ضحايا فى أيدى المافيا المتخصصين فى تهريب العمال، وغرق اثنان منهم فى القارب الذى كان مخصصًا لنقلهم إلى شواطئ إسبانيا - أعربوا عن سخطهم وقالوا:

لقد انتظرنا أن تتحدث وسائل الإعلام عن هذا الحادث الذى يتكرر مرة كل أسبوع على الأقل لكن دون جدوى.

كما أدركنا أن العرب يحتلون دائمًا الأماكن الدنيا فى العمل فى بلاد المهجر، لكن ما يؤلمنا هو أن ينظر الأوربيون إلينا كأننا سقط متاع لا قيمة له!

.. وفى نفس الجلسة التى ضمت مثقفاً تونسياً (يدرس علم الاجتماع فى جامعة جنيف) تحدث الحاضرون عن ضرورة أن يتم توصيل صوت المهاجرين العرب إلى المسئولين فرد قائلاً: «المسألة أعمق من مجرد توصيل هذا «الصوت» إلى المسئولين، بمعنى أننا يجب أن نبحث أولاً عمن يمثل هذا الصوت».

بكلمة أخرى: إن تفرق الجاليات العربية هو الذى جعل الآخرين يستهينون بنا، ولا يضعون فى اعتبارهم موافقتنا أو اعتراضنا.

ويلخص المثقف التونسى فكرته بقوله: مهمتنا هى أن نقوم بصهر كل الجاليات ليعبر عنها صوت واحد يكون بوسعه لاحقاً أن يتحدث باسم عرب جنيف.

والتقط الحديث شخص عراقى (يعيش فى جنيف منذ ٩ سنوات) وقال: إن جنيف رغم أنها مدينة صغيرة (لا يزيد عدد سكانها على ٤٠٠ ألف نسمة) فإنها مكتظة بالمثقفين العرب من كل المشارب، ثم هى مدينة جاذبة للسياح العرب فى موسم الصيف.. وكلنا يذكر أن شهر أغسطس من كل عام - وهو شهر أعياد جنيف القومية - يفد إلى سويسرا آلاف السياح الخليجيين، بل يعرف كل المغتربين أن شاطئ بحيرة جنيف يتحول إلى منطقة عربية تصدح فيها الأغانى، ويجلس السياح العرب على مقاهيها وهم يدخنون النارجيلة وكأنهم فى حى الحسين، فى مصر، والباعة ينادون على سلعهم باللغة العربية.

ويستطرد قائلاً: هذا الوجه العربى لجنيف يجب أن نستثمره لصالح الجالية العربية، وهى مسئولية ينبغى أن يتعاون فيها الجميع من جميع الأقطار.

.. وفى مكان قصيٍّ من الجلسة، جاءنا صوت رجل عجوز يتوكأ طوال الوقت على عصاه وقال فى تؤدة ووقار: إذا سألتمونى عن تشخيص صادق لحالة الجالية العربية فى جنيف فسوف أقول لكم إنها انعكاس لما يحدث داخل أقطارنا العربية، وبمعنى آخر: الخلاف أو الشقاق الذى نشاهده بين شرائح وفئات الجالية هو صورة لشقاق العرب فى الداخل.. فأنت ترى مسجد جنيف يديره بعض المغاربة مدعومين من بلادهم، ثم هنا جمعيات أخرى تتحدث باسم العرب فى الخارج، وكلها تنطلق من أفكار (جهوية) أو قطرية ضيقة.

ثم فى زفرة طويلة قال العجوز (وهو من أصول يمنية ويعيش منذ أكثر من نصف قرن فى جنيف): إننى أحمل الهم العربى فى صدرى وهأنذا أحملكم المسئولية وعليكم أنتم يا شباب الجالية أن تبدءوا اليوم قبل الغد العمل على لم شمل المغتربين فى جنيف.

ولا أخفى أن هذه الجلسة وما دار فيها من مناقشات جعلانى أتذكر ما سبق أن قاله لى الكاتب السويسرى المعروف جان زيجلر من أن العرب لهم السطوة على أصحاب القرار السياسي فى جنيف بسبب أموالهم الهائلة التى يضعونها فى البنوك، وإذا أرادوا حقاً أن يكون للجالية صوت مؤثر، فبوسعهم أن يستخدموا هذه (السطوة) كورقة مساومة.

بمعنى آخر: فى يد العرب أوراق كثيرة، لكن السؤال: هل يريدون حقاً أن يكون للجالية العربية صوت عال فى الخارج؟

ولقد رأى جون زيجلر – وهو أستاذ الاجتماع بجامعة جنيف – أن أطرح سؤاله هذا عل آخر يتطوع بالإجابة.

حكايــة اللجــوء الســياســى

استمعوا معى إلى هذه الحكاية.. زارنى شاب فى مكتبى ذات مساء وأخبرنى أن أحد المغتربين المخضرمين أخذ منه مبلغ ٣٠ ألف فرنك كعربون مقابل أن يسعى له فى تسوية أوراقه فى فرنسا عن طريق ما يسمى باللجوء السياسى.. وذكر لى هذا الشاب أنه مستعد أن يقسم بأغلظ الأيمان بأنه معتز ببلده، ويشعر بالفخر لانتمائه إليها، وما سعيه فى طريق اللجوء السياسى إلا لتسوية أوضاعه المعيشية والاجتماعية فقط.

ثم أضاف قائلاً: إن ما يؤرق ليلى ويملؤنى بالقلق هو السؤال التالى: ما مصيرى فى بلدى بعد أن أعامل من جانب الدولة الأجنبية التى أعيش فيها على أننى لاجئ سياسى؟ وهل سيكون فى مقدورى زيارة أهلى دون مساءلة من أحد عن هذا الوضع الجديد الذى وضعت نفسى فيه؟

لا أنكر أن هذا السؤال وأسئلة أخرى وضعتنى فى حيرة شديدة لاسيما بعد أن عرفت من أطراف عديدة أن طلب اللجوء السياسى أصبح اليوم أحدث «موضة» منتشرة بين المغتربين العرب والمصريين على السواء، وقد روج له كالعادة المنتفعون بين أبناء الجاليات المختلفة، كما أصبحت له «تسعيرة» خاصة. فمن أراده بعد أيام فعليه أن يدفع مبلغ ٦٠ ألف فرنك فوراً، ومن أراده بعد أسابيع فليدفع ٥٠ ألفاً، أما من يريده بعد أشهر تمتد إلى عام أو أكثر فعليه أن يدفع ما قيمته ٣٥ ألفاً.

ولأننى كنت أعرف أن عشرات من المغتربين المساكين قد وقعوا فى فخاخ اللجوء السياسى وفقدوا كل مدخراتهم من أجل هذا الوهم، فلقد

اتصلت على الفور بصديق مغربى هو الدكتور محمد معزوز، شغله الشاغل هو الاهتمام بقضايا العرب، والمغاربة - على وجه الخصوص- فى بلاد المهجر، ويشغل فى ذات الوقت منصب نائب رئيس جمعية مسئولة عن تبنى قضايا اللجوء السياسى فى فرنسا، لأعرف منه جميع الظروف المحيطة بهذا الموضوع ومشروعية هذا الطلب إلى جانب شروطه وامتيازاته ومحاذيره، خصوصًا بعد أن ارتفعت نسبة المتقدمين إليه. فالإحصاءات تذكر أن أكثر من ٥٦ ألف شخص أجنبى تقدموا فى عام ١٩٩٠ -على سبيل المثال- بطلب اللجوء السياسى فى فرنسا وحدها..

وطرحت سؤالى قائلاً: لنفترض أننى جئتك اليوم لكى أطلب لجوءًا سياسيًا.. فما الشروط التى لابد من توافرها حتى يصبح طلبى مقبولاً؟

فأجاب: فى البداية لابد أن أشير إلى نقطة مهمة وهى أن هذا الحق - أعنى حق اللجوء السياسي - عندما وضعته فرنسا تماشيًا مع سياستها الإنسانية العليا (حرية - إخاء - مساواة) لم تتركه على عواهنه وإنما وضعت له شروطًا من أهمها أن يسوق طالب اللجوء البراهين، ويقدم الوثائق التى تؤكد صحة ما يزعمه، وأنه كان ضحية الاضطهاد أو التعذيب فى بلده بسبب آرائه وأفكاره وأنه لم يكن مسموحًا له بالتعبير عن وجهات نظره فى أمور الحياة والناس والمجتمع، كما لا يكفى أن يسوق بعض الحجج على نفسه وإنما عليه أن يثبت بالدليل القاطع أن هناك آخرين يعانون مثلما يعانى.

ثم أضاف قائلاً: إلى جانب الوثائق الرسمية الدامغة لابد أن يقدم طالب اللجوء قصاصات من الجرائد التى تصدر فى بلده والتى تشير إلى الظلم الذى لحق به، كأن يذكر اسمه فى مقالة أو دراسة أو حتى فى أحد الأخبار.. وكذلك على طالب اللجوء أن يدعم موقفه بشيئين:

الأول: هو تأييد شخص أو شخصين ممن يعرف عنهما النزاهة والوطنية فى بلده.

والثانى: هو موافقة بعض مواطنيه من اللاجئين السياسيين القدامى الذين عليهم – والحالة هذه – أن يقروا كل مزاعمه ويؤكدوها.

وعندما سألت ثانيةً عما إذا كانت عندهم أرقام محددة حول عدد المغتربين العرب الذين يتقدمون بطلب اللجوء.. أجابنى قائلاً:

لقد اهتممت بنفسى بهذا الموضوع، وبعد أن قمت برصد مختلف الطلبات المقدمة تبين لى أن المغتربين العرب هم من أقل الأجناس طلباً للجوء السياسى.. أما أسباب ذلك فهى عديدة وأهمها ثلاثة أسباب:

- **السبب الأول:** هو صعوبة توافر الشروط التى على أساسها تتم الموافقة على طلبات اللجوء السياسى.
- **السبب الثانى:** هو أن المغترب العربى من الناحية السيكولوجية يفضل كثيراً أن يعيش فى ظروف صعبة كأن يعمل بأقل أجر، أو يظل مهدداً؛ لأنه لا يتمتع بالإقامة الرسمية والصحيحة، ويحشر نفسه ضمن عشرة أشخاص داخل حجرة واحدة، ولا يقدم طلباً للجوء السياسى.
- **السبب الثالث:** هو أن السلطات الفرنسية تهتم اهتماماً خاصاً بالطلبات المقدمة من مغتربين عرب، وتوصى بفحص هذه الطلبات فحصاً

دقيقًا؛ وذلك لأنها حريصة على استمرار علاقاتها التى تربطها بمعظم دول المنطقة العربية. وعلى الرغم من ذلك لاتزال تصلنا طلبات من بعض المغتربين العرب، لكن يتم رفضها لعدم توافر الشروط فى معظم الحالات.

ثم لا تنس أننا من خلال خبراتنا فى التعامل مع جميع المهاجرين من مختلف الجنسيات ومن خلال معرفتنا بحقيقة الأوضاع السياسية فى بلدان كثيرة من عالمنا العربى، أصبحت لدينا القدرة على تمييز الصحيح من الزائف، وما إذا كان ما يقال حقيقة أم أنه مجرد دعاوى وافتراءات لتحقيق مآرب شخصية.

ما أريد أن ألفت الانتباه إليه هو أن المحتالين الذين يبتزون المغتربين ويسرقون أموالهم بدعوى تسوية أوراقهم عن طريق اللجوء السياسى، ويقومون بملئها بالافتراءات والدعاوى الكاذبة ولهم فى هذا المجال آلاف الحيل والأكاذيب، ثم يدفعون بالملف وهم يعلمون أنه مرفوض، إنما يفعلون ذلك للسطو على بقية المبلغ المتفق عليه مع الزبون - الضحية. هذه على كل حال الإضاءة التى كنت أود أن ألح عليها حتى تنكشف ألاعيب المحتالين.

العمالة الآسيوية «تهدد» العمالة العربية

ظل المهاجرون (أو المغتربون) العرب فى أوربا ينعمون بكل الامتيازات التى تمنحها دول المهجر مثل حق الإقامة والعمل لسنوات طويلة، ولم يتغير الحال إلا بعد أن ظهر مزاحم قوى للجاليات العربية فى أوربا، وأقصد بذلك الجاليات الصينية (أو الآسيوية بشكل عام)

فاضطرت دول المهجر أن تقوم بتقنين هجرة العمالة العربية إليها وتضييق مساحة التسهيلات التى كانت تعطى فى الخمسينيات والستينيات.. والسبب هو أن أوربا وجدت فى المهاجرين الآسيويين البديل الأقرب، والأكفأ والأكثر خبرة..

- ما نتيجة انقلاب أوضاع الهجرة فى أوربا لمصلحة الآسيويين على حساب العرب؟

يجيب عن السؤال مغترب مخضرم وباحث متخصص فى قضايا الهجرة فيقول: كان المهاجرون العرب الأوائل فى أوربا أسعد حالاً من مهاجرى اليوم نظرًا لتوافر فرص العمل، وتيسير القوانين الجاذبة للهجرة، وفى أواخر السبعينيات بدأت هجرة المصريين إلى أوربا ورغم أن كثيرين منهم لم يكن معهم إقامات شرعية ومن ثم لا يعملون إلا (فى الأسود)، فإن الهجرة العربية بشكل عام بدأت تبحث لنفسها عن طريق تكسب منه قوت يومها والعيش الحلال، وجاء فوز الرئيس ميتران فى أوائل الثمانينيات ليقويهم عندما منح أغلبهم حق الإقامة الشرعية.

بعد ذلك سيطر العمال العرب على معظم أعمال السوق، والمعمار والتجارة الصغيرة، وتمكنت نسبة منهم من فتح محال بقالة، ومطاعم صغيرة، وصالونات حلاقة.. إلخ.

بمعنى آخر: نجحت الجاليات العربية فى أن تنشئ لنفسها مجالات عمل تتناسب مع إمكاناتها وطموحاتها حتى بعد أن تدفقت الهجرة غير الشرعية (أو غير المنظمة) على دول الشمال، وظل الأمل يداعب

الكثيرين منهم فى أن تبادر بعض دول المهجر بتسوية أوضاعهم مثلما حدث فى فرنسا - وإيطاليا قبل سنوات.

لكن يبدو أن الزحف الآسيوى على أوربا قد قضى نهائيًّا على هذا الأمل؛ لأن المهاجر الآسيوى يفوق المهاجر العربى فى أشياء كثيرة.. فهو أولاً يجيد اللغة الإنجليزية مثل أبناء باكستان وبنجلاديش، وسيريلانكا.. وخبرته المهجرية فى دول الخليج العربى، ودول أوربا الشرقية أكثر قدمًا، ثم هو وبعد كل شىء يقبل العمل بأقل أجر.

ويضيف فيقول: عانت العمالة العربية مشكلات كثيرة أمام كثرة المهاجرين الآسيويين فترددت الأجور، وكثرت المشاحنات بين الجاليات بعضها مع بعض بسبب اختلاف الثقافات. وبمجىء المهاجر الصينى إلى أوربا، دق ناقوس الخطر للعمالة العربية.

والمعروف أن الصينيين تدفقوا على دول أوربا مع بداية التسعينيات. وكانت هجرتهم دقيقة ومنتظمة لاسيما أن الصينى هو شخص مقبول أوربيًّا. ومن المناظر التى أصبحت معتادة ومألوفة اليوم فى أوربا أن نجد أوربيًّا يتأبط ذراع فتاة صينية صغيرة، كما نجد شابًّا صينيًّا يعانق فتاة أوربية على قارعة الطريق!

وفى وقت جد قصير كثر الصينيون وزحفوا إلى كل المواقع وتفتحت أمامهم مجالات العمل، ونجحوا فى الحصول على كل التسهيلات الخاصة بأوراق الإقامة الشرعية أو حق العمل وافتتاح الشركات والمطاعم.

ومن أسباب نجاح الجالية الصينية فى أوربا أن أفرادها مسلحون بأسلحة العصر، ومدربون على قيادة السيارات، والكمبيوتر، والإنترنت، ولديهم خبرة فى تشغيل الأجهزة الكهربائية الحديثة، ويتصل بعضهم ببعض فى كل الدول الأوربية، من خلال جمعيات وروابط مشتركة ويتعاونون فى تصنيع بعض الخامات، وكانت النتيجة أن منتجاتهم أصبحت تغزو الأسواق الأوربية بشكل كاسح.

والمفارقة الغريبة أن المهاجرين الآسيويين عندما قدموا إلى أوربا أفسح لهم العرب المجال وقاموا بتشغيلهم معهم ربما من قبيل العطف. لكن سرعان ما أصبح عامل الأمس هو صاحب العمل وتقدم الآسيويون بينما تراجع العرب المهاجرون وكثرت ظاهرة شراء الآسيويين للمحال التجارية بعقود فردية أو جماعية.

وما أصاب الهجرة العربية بالكساد - إن صح التعبير- أن العمالة الآسيوية الجديدة دخلت فى الميدان الذى احتكره العرب طويلاً وهو ميدان العمار أو الأسواق. وقاموا بتحطيم الأسعار؛ مما ألحق بالمهاجرين العرب ضررًا بالغًا. . فانخفضت الدخول واجتاحت البطالة شرائح كبيرة من العرب المغتربين، وأصبح الصينيون والآسيويون فى كل مكان يملئون الساحات ويقفون فى الطوابير داخل مراكز الشرطة وفى مكاتب العمل يطلبون عملاً.

باختصار: شغلوا كل المواقع. فهم جلوس فى المواصلات العامة، وفى المستشفيات، وفى مجالات التصدير والاستيراد يبيعون كل شىء ومن العجيب أن «بابا نويل» أصبح صناعة صينية رخيصة ومتداولة

فى كل مكان مثل «فانوس رمضان» الذى أتقنه الصينى، واحتكر به الأسواق بين الجاليات الإسلامية فى أوربا.

أما النتيجة المباشرة لغزو العمالة الصينية والآسيوية لأسواق أوربا فهى أن المغتربين العرب قبلوا بأقل الأجور وقبلوا العمل فى الأعمال الصغيرة التى يعافها المواطن الأوربى.

وهذا الحال هو مؤشر خطير يؤكد أن العمالة العربية هُزمت أمام العمالة الآسيوية فى دول الخليج العربى، وهى حتمًا سوف تلقى المصير نفسه فى أوربا.

مغاربة بلجيكا(*)

أكثر من ربع مليون مغربى يعيشون فى بلجيكا، لكن أصول أجدادهم ترجع إلى أوائل الخمسينيات عندما توافدت مجموعات منهم إلى هناك، وشاركوا فى إعادة بناء ما خربته الحرب العالمية الثانية.

(*) حالة من الرعب تنتاب عددًا كبيرًا من المغتربين العرب فى بلجيكا والسبب أنهم يسكنون فى أطراف المدن (أو فى الضواحى) حيث تقام المراكز العلمية والأكاديمية المتخصصة فى الذرة أو الكيماويات أو علوم البكتريولوجيا، وهى المراكز التى يتردد أنها على رأس قائمة الأماكن المستهدفة إرهابيًا.

ولقد ضاعف الانفجار الذى حدث فى مصنع الكيماويات الخاصة بصواريخ أريان فى مدينة تولوز الفرنسية قبل فترة، من الشعور بالخوف لدى أبناء الجالية العربية لاسيما بعد أن أكد عدد من مديرى الأبحاث فى هذه المراكز أن المنشآت ليست محصنة بالقدر الكافى ضد أى هجمات.

وفى هذا الخصوص، أوضح الباحثون أن الخطر قائم بالفعل، فها هو البروفيسور لوك ديفوس (من المدرسة الملكية العسكرية فى بروكسل) يذكر أن مقاومة هذه المراكز هشة، ويكفى اندلاع حادث صغير لكى يتسرب الخطر=

يسكن بروكسل – العاصمة– نحو ٧٠ ألف مغربى، أما المدينة الثانية التى تستقطب شريحة كبرى (تبلغ نحو ٥٢ ألفًا) فهى أنتورب، ويوجد

= (والغازات الخانقة) فى كل مكان. وقال: يصعب جدًا أن توضع بطاريات الصواريخ لتعمل ليل نهار إلى جوار المركز تحسبًا للأخطار.

وأضاف لوك ديفوس: إن المراكز البتروكيماوية (هى القنبلة الموقوتة) وما حدث من اختناق بسبب الغازات فى مترو طوكيو قبل سنوات يمكن أن يحدث مثله، ولكن بصورة كبيرة فى بروكسل، وأشار إلى أن استخدام السلاح الكيماوى سيؤدى إلى «انتحار الإنسانية».

- أما جان بول سامان مدير المكتب الفيدرالى للتحكم النووى فى بروكسل فيؤكد أن المراكز النووية هى مناطق حساسة للغاية، وليس مستبعدًا أن تكون ضمن أهداف أسامة بن لادن وأتباعه فى حربهم الدفاعية إذا ما هاجمته الولايات المتحدة خصوصًا إذا وضعنا فى الاعتبار المخزون منها من اليورانيوم والمواد المشعة.

- وفى نفس الاتجاه حذر البروفيسور كريستوف دى برور مدير أحد المعامل من مخاطر استخدام السلاح البكتريولوجى وقال: إذا ألقينا بزجاجة صغيرة – بحجم زجاجة الكوكاكولا – على مدينة مثل بروكسل، فسوف تكون وفاة ٨٠٪ من سكانها نتيجة مؤكدة.

والخطر الداهم الذى ترتعد له فرائص العرب المجاورين لهذه المراكز سكنيًا، أو البلجيكيين بشكل عام هو أن تقوم بتفجيرها مجموعة إرهابية مثل الجماعات التى يحركها أسامة بن لادن (مثل أصابعه).. ويجب ألا ننسى أن أسامة بن لادن – بحسب رؤية بعض المحللين – يملك أسلحة كيماوية وبكتريولوجية كان اشتراها من دول الاتحاد السوفيتى السابق.

أيًا كان الحال، فالمغتربون العرب يعيشون فى ظروف نفسية صعبة؛ لأنهم متهمون بالإرهاب من وجهة نظر البعض لكونهم مسلمين. ثم هم ضحايا هذا الإرهاب – فى الوقت نفسه – لأنهم يقيمون فى تجمعات سكنية قريبة من المصانع الكيماوية، أو مراكز البحث النووية، وأى تفجير فى هذه المواقع سيلحق بأرواحهم وممتلكاتهم أضرارًا بالغة.

فى مدينة لييج ۲۰ ألفًا. ويعمل معظم المغاربة المهاجرين فى بلجيكا فى أعمال تكاد تكون متشابهة، فهم يحتكرون النسبة الكبرى فى محال الجزارة التى تذبح على الطريقة الإسلامية، وكذلك محال الخضر والفاكهة.. ثم محال السوبر ماركت الصغيرة التى تظل تستقبل زبائنها حتى وقت متأخر من الليل وفى أيام العطلات.. وتحتل المقاهى المغربية المعروفة بمشروب الشاى بالنعناع الأماكن أو بالأحرى الأحياء المكتظة بالمغاربة.

وتكاد هذه الأنشطة المهنية تكون مقصورة على المغاربة؛ لأن المصريين (وهم قلة) يعملون فى محال (الشاورما) مع الأتراك، أما اللبنانيون والسوريون فيزاحمون اليهود فى بيع الذهب والألماس ولكن على نطاق ضيق.

وباعتبار أن المغاربة هم الأكثر عددًا، والأقدم من حيث الغربة، تجد كثيرين منهم يشغلون مواقع محددة داخل بعض المصالح الإدارية إلى جانب مجموعات من المحامين، والأطباء، والمحاسبين، والمدرسين، وفاز نفر منهم بعضوية المجالس البلدية فى بعض المناطق داخل بروكسل وفى الضواحى.

وتواجه الجالية المغربية جملة من الصعوبات تأتى فى مقدمتها مشكلة العنصرية أو الاندماج، فأغلب المغاربة يشكون من أشكال العنصرية التى تواجههم داخل المدارس، وفى الشوارع، بينما يرى آخرون أن العنصرية هى «داء» معروف فى بلجيكا مثل غيرها من دول أوربا، وهى سهم يتجه إلى صدور الأجانب جميعًا دون تمييز

وترى الروابط والجمعيات التى ينتظم فيها المغاربة أن مسألة الحفاظ على الهوية المغربية أمر غير قابل للمزايدة أو المساومة، وتؤكد أن من حق المغربى أن يتمسك بعاداته وتقاليده، وأن يظل وطنه الأول حاضراً فى قلبه وعقله بينما يرى البلجيكيون أن الولاء ينبغى ألا يكون مقسوماً، وبما أن المغاربة يعيشون فى بلجيكا، ولا يرتبطون بأوطانهم الأولى إلا عبر زيارات سنوية أو موسمية، فالولاء يجب أن يكون خالصًا للوطن الثانى بلجيكا، خصوصًا بعد أن تبين من الأرقام أن نسبة كبيرة منهم قد اكتسبت الجنسية البلجيكية.

أبنـاء الجيـل الثـالـث

ولعل هذه النقطة تحديدًا هى التى تطرح نفسها بشكل آخر ثقيل على النفس بالنسبة للمغاربة وتتعلق بأوضاع الجيل الثالث، المولود فى بلجيكا، لكن البلجيكيين من العنصريين يعتبرونه أجنبيًّا، بينما هم فى الحقيقة بلجيكيون أصلاء بحكم المولد، والثقافة، والتكوين، وعلاقتهم بالوطن الأصلى لا تمر إلا من خلال الآباء والأجداد، بل إن هذا الجيل لا يكاد يزور بلاد المغرب إلا فى فترات متباعدة، لكن المأساة أن العنصريين يأخذون الناس بمجرد (الشبه أو الملامح)، ولذلك يعتبرون أبناء الجيل الثالث أجانب؛ لأن ملامحهم ليست شقراء كما أن شعرهم مجعّدًا!

وللإنصاف يجب أن نذكر أن بعض المغاربة يرون أن البلجيكيين ليسوا عنصريين، والسبب فى ظهور بعض أشكال العنصرية هم العرب أنفسهم، فنسبة غير قليلة منهم تتاجر فى الممنوعات، وتنزل ضيوفًا على السجن! ويؤكد هؤلاء أن بلجيكا تمنح المغاربة المقيمين بصفة

شرعية جميع الحقوق وكأنهم بلجيكيون أصلاء. فلماذا إذن التباكى؟ ويرى مغاربة آخرون أن أهل بلجيكا يكرهون المغاربة، ويضعون فى طريقهم العراقيل، وينظرون إليهم نظرة دونية. وتطالب أحزاب اليمين هناك بعودتهم قهرًا إلى أوطانهم الأصلية؛ لأنهم يشغلون الوظائف التى يستحقها العاطلون البلجيك، ويستنزفون رصيد الدولة عبر المستحقات التى يأخذونها من وزارة الشئون الاجتماعية، أو بدل البطالة من وزارة العمل.. إلخ.

لكن للإنصاف يجب أن نذكر أن الجالية المغربية لعبت دورًا مهمًا فى إزالة آثار الخراب الذى سببته الحروب فى بلجيكا، ويشغل نفر منهم مواقع إنتاجية متميزة فى المصانع والمعامل، وهو ما يعنى أنهم لبنة أساسية فى بنيان بلجيكا. لكن بعض وسائل الإعلام غير الأمينة تعمد إلى تضخيم أخطاء المهاجرين المغاربة، حتى تبدو أمام الناس وكأن كل مغربى هو بالضرورة إرهابى، أو سارق أو مجرم! وهذا ليس صحيحًا على كل حال.

يبقى أن نذكر أن بلجيكا يوجد بها نحو ٦٠٠ ألف مسلم، تسوس أمرهم جمعية تطلق على نفسها المجلس الأعلى الإسلامى، هدفها هو ترسيخ مساحات التسامح بين المهاجرين المسلمين وأهل بلجيكا، ودعم التعايش بين الجانبين.

خـاتمـة

(١) عندما يؤكد مفكر استراتيجى بحجم صاموئيل هنتنجتون (صاحب نظرية صدام الحضارات الشهيرة)، أن الهجرة هى قضية العالم المركزية فى المستقبل، فهذا يعنى أنه يدق ناقوس الخطر الذى بات داهمًا؛ ومن ثم يتوجب مواجهته اليوم قبل الغد، والمعروف أن نجاح موجات الهجرة فى القرن التاسع عشر أو حتى فى بداية القرن العشرين إلى العالم الجديد- الولايات المتحدة تحديدًا - ليس نموذجًا يمكن أن يتكرر فى وقتنا الراهن؛ لأن المهاجرين أنفسهم لا يريدون الاندماج أو الذوبان، وإنما يريدون الاحتفاظ بأصولهم، وجنسياتهم الأولى، وفى نفس الوقت يعيشون فى المناطق الجديدة التى يختارونها، أو على حد قول صاموئيل هنتنجتون نفسه: بات بمقدور المرء البقاء (تركيًا) بينما هو يعيش فى (ألمانيا)، فى إشارة إلى المشكلة التى تفرزها الكانتونات التركية التى تعيش داخل المجتمع الألمانى.

أيًا كان الأمر، فالثابت أن أوربا - شاءت أم أبت - تعيش مأزقًا حقيقيًا إزاء أفواج المهاجرين التى تأتى إليها برًا وبحرًا وجوًا، وهى محكومة فى هذه المواجهة باعتبارات قد تكون متناقضة، فهى تحت الضغط الاقتصادى فى حاجة ماسة إلى شرائح بعينها من المهاجرين وكذلك بسبب حاجتها إلى تجديد شبابها بعد ارتفاع نسبة العجائز، لكنها فى ذات الوقت تخشى - لعدم رغبة هؤلاء المهاجرين فى الاندماج - أن تتحول مناطق المهاجرين إلى بؤر للعنف والإرهاب، وعدم الاستقرار.

ولقد صدر قبل فترة تقرير عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الهجرات الدولية، يقلل من دور المهاجرين الجدد فى تخفيف مشكلة ارتفاع نسبة المتقدمين فى السن داخل المجتمع الأوربى، ويميل إلى القول بأن المهاجرين وحدهم لا يحلون المشكلة الديموجرافية التى تعيشها المجتمعات الأوربية اليوم.

وقد أوضح التقرير فى الوقت نفسه، أن غالبية الدول الصناعية تؤكد استمرار حركة الهجرة إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التى تكثفت منذ عام ١٩٩٧؛ لأن هذه الدول تسعى إلى تغطية النقص الذى تعانيه فى اليد العاملة.

ويشير التقرير إلى أن تيارات الهجرة التقليدية (المغاربة فى فرنسا والأتراك فى ألمانيا، والبرتغاليين فى لوكسمبورج) لم تعد وحدها فى الساحة المهجرية، وإنما ظهرت حركات جديدة من تدفق المهاجرين وهى فى أغلبها حركات غير منظمة.

يذكر أن هناك ثلاث دول جديدة تصدر المهاجرين هى الصين والكونجو الديمقراطية، وهاييتى، مشيرًا إلى أن الصينيين هم الأكثر عددًا فى أستراليا وكندا، وأمريكا، بينما الهجرة الأوربية إلى هذه البلدان تتراجع. وعلى الرغم من أن فرنسا هى (القبلة الأولى) للمغاربة فإنهم بدءوا يتجهون إلى دول أخرى هى إيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا.

ولقد شهدت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تزايدًا فى عدد طالبى اللجوء (بلغ العدد فى بريطانيا عام ١٩٩٩ نحو ٩١ ألف طلب، ونفس العدد فى ألمانيا).

وارتفعت نسبة الأجانب في اليد العاملة، في دول المنظمة خصوصًا في ألمانيا والنمسا، وبلجيكا، وأمريكا.

لكن تظل هذه النسبة أقل من ٥٪ في كل من بريطانيا وأيرلندا، والدانمارك وهولندا، والنرويج، والبرتغال، وإيطاليا، وإسبانيا، واليابان، وهي تتراوح بين ٥٪ و١٠٪ في النمسا وألمانيا، وبلجيكا وفرنسا، والسويد، وترتفع إلى ١١,٧٪ في أمريكا، و١٧,٣٪ في سويسرا، ونحو ٢٠٪ في كندا.

الغريب أن النمو الذي شهدته القطاعات الاقتصادية في معظم هذه البلدان لم ينعكس على المهاجرين، فظلت أعدادهم مرتفعة في صفوف العاطلين عن العمل في كل الدول الأوربية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باستثناء إسبانيا وإيطاليا.

والمحقق أن صاموئيل هنتنجتون على حق عندما أكد أن هجرات الأمس تختلف عن هجرات اليوم؛ لأن الهجرات الأولى تميزت بفئتين من الناس:

أولاهما: المتحولون الذين كانوا مستعدين لاستيعاب نمط الحياة الأمريكي كاملاً؛ ومن ثم لم يتحرجوا من التخلي عن لغاتهم وعاداتهم الأصلية.

وثانيتهما: (المقيمون مؤقتًا) فكانوا يعملون في أمريكا ثم عادوا بعد سنوات طويلة إلى بلدانهم الأصلية وأنشئوا مشاريع وأقاموا مع أسرهم حولها ومن إنتاجها.

أما موجات الهجرة الحالية فهى ليست من المتحولين أو من المؤقتين وإنما يتحرك أفرادها بين المناطق المختلفة بهويات وجنسيات مزدوجة، فلا هم أقاموا نهائيًا فى البلاد الجديدة ولا هم أقاموا بشكل دائم فى بلادهم الأصلية.

بكلمة أخرى: سوف تتضاءل مشاكل العالم فى القرن الحادى والعشرين بجوار قضية الهجرة التى ستكون القضية المحورية بسبب ما تفرزه من مشكلات متنوعة تتعلق بالأجناس والثقافات، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية.

(٢) فى ضوء هذه المعطيات يجب ألا نستسلم إلى فكرة أن المهاجر العربى قد أفلت من ظروف اقتصادية وسياسية صعبة فى بلده، لينعم بكل «ما يلذّ ويطيب» فى بلاد الغُربة، فالثابت عملاً أن الحياة الاغترابية خارج الحدود ليست عسلاً مُصفى، وإن تحقق ذلك - بعض الشىء - بالنسبة للجيل الأول من المهاجرين، فالحال ليس كذلك بالنسبة لأولاده وأحفاده من الجيلين الثانى والثالث.. فهؤلاء ولدوا ونشئوا فى أوطان هجرتهم، وعاشوا أجواءها الثقافية وحرية مطالبها السياسية، وصارت لغاتها لغتهم الأم؛ مما أعطى لديهم شعورًا كاملاً بالمواطنة، بدون أن يتواكب هذا مع تمتعهم بكل الحقوق، وهى مشكلة يتحمل المهاجرون من الجيلين الثانى والثالث وزرها مثل الحكومات الغربية، فالدراسات العديدة حول مشاكلهم تكشف عدم انخراطهم سياسيًا أو اجتماعيًا بالدرجة التى تساعد على إيصال صوتهم.

وقد أدى انهيار الكتلة الشرقية لاحقًا، والذى اختصره سقوط «حائط برلين» فى خريف ١٩٨٩، إلى حالة اجتماعية - اقتصادية جديدة فى

أوربا، وبخاصة مع تسريع خطوات توحيد القارة وإلغاء الحواجز فى وجه حرية التنقل والعمل. وكان للدخول السهل للوافدين من دول أوربا الشرقية سابقًا إلى سوق العمل فى الغرب أثر سلبى على فرص عمل المهاجرين من إفريقيا وأبنائهم.

كما كان لانهيار الكتلة الشرقية تداعيات سياسية عميقة الأثر، سواء فى أوربا أو فى العالم ككل. فعدة مناطق من أوربا والعالم تعرضت لحروب أهلية وتطهير عرقى ومجازر أسهمت فى تضخيم عدد اللاجئين وكانت غالبيتهم للأسف من المسلمين. وفى إفريقيا وآسيا تولَّى المد الإسلامى الأصولى - بدلاً من الحركات اليسارية السابقة - مهمة المواجهة مع النفوذ الغربى المتزايد؛ مما خلق توترات أنتجت سيلاً من الهجرات، كما ولدت حتى فى بيئات المهاجرين تيارًا رافضًا وناقمًا على ما يعتبره إهمالاً له أو تمييزًا ضده، سرعان ما تعاطف دينيًّا أو قوميًّا مع خطاب مقاومة النفوذ الغربى فى الوطن الأم.

فى هذا الجو وقعت تفجيرات مارس ٢٠٠٤ فى إسبانيا التى تعد الأقرب بين إفريقيا وأوربا، ثم وقعت تفجيرات لندن يوم ٧ يوليو ٢٠٠٥، التى نفذها - كما أشارت التحريات - شابان آسيويان مسلمان من مهاجرى الجيل الثانى متعاطفان مع «القاعدة» وبعدها وقعت أعمال الشغب فى المدن الفرنسية وضواحيها، التى تورط فيها أبناء مهاجرين مسلمين وأفارقة ضاقوا ذرعًا بالغبن والتهميش والعنصرية.

ولكن قبل أحداث بريطانيا وفرنسا، كانت ثمة مؤشرات خطيرة قد ظهرت فى أماكن أخرى من أوربا الغربية، ففى هولندا مثلاً قتل شاب

فى مايو ٢٠٠٢ الزعيم العنصرى بيم فورتاين المعادى علنًا للمسلمين، ثم قتل شاب عربى مغربى فى نوفمبر ٢٠٠٥ المخرج والمنتج ثيو فان غوخ بسبب فيلم مثير للجدل حول المرأة فى الإسلام. وشهدت ألمانيا توترات بين الجالية التركية الكبيرة والجماعات القومية المتشددة، كما أثارت قضية الحجاب لغطًا طويلاً فى فرنسا، واتهمت السلطات الإيطالية مرارًا اللاجئين الألبان بالتورط فى عدة جرائم!

وقد حدث كل ذلك أمام خلفية التقدم الانتخابى والسياسى الملحوظ الذى أخذت تحققه القوى السياسية المناوئة للمهاجرين. ففى النمسا برز يورغ هايدر، زعيم حزب الحرية العنصرى المناوئ للهجرة والمهاجرين، وأصبح حزبه شريكًا فى ائتلاف اليمين الحاكم بعدما حصل فى انتخابات عام ١٩٩٩ على نسبة ٢٧٪ من الأصوات. وفى فرنسا تمكن جان مارى لوبن عام ٢٠٠٢ من بلوغ التصويت النهائى الحاسم للانتخابات الرئاسية (وهو أمر غير مسبوق)، وفى إيطاليا ضم رئيس الحكومة اليمينية سيليفيو برلوسكوني إلى ائتلافه قوتين رئيسيتين متهمتين بالعنصرية هما «عصبة الشمال» و«التحالف الوطنى» (الذى يضم الفاشيين الجدد).

(٣) المهاجرون: سجناء فى جزر معزولة «الضواحى الأوربية أصبحت سيئة السمعة والسبب هم الأجانب الذين يسكنونها». هذه العبارة أصبحت راسخة فى أذهان الكثيرين من رجال السياسة وعلماء الاجتماع فى أوربا بعد أن أكدتها الوقائع والأحداث التى تجرى داخل هذه الأماكن التى تتميز بكثافتها السكانية المرتفعة وبنسبة العنف

الأعلى، التى تسجلها المتابعات اليومية لرجال البوليس.. وكان سائقو الأتوبيسات العامة هم أول ضحايا العنف، ففى جوف الليل يجد السائق نفسه محاطًا بأربعة أو خمسة أشخاص من سكان الضواحى (ومعظمهم فى سن صغيرة تتراوح بين ١٨ و٢٣عامًا) وتحت تهديد السلاح الأبيض (المطاوى) يجد نفسه مضطرًا إلى أن يعطيهم حصيلة اليوم من دخل الحافلة التى يقودها. ثم جاء دور رجال البوليس الذين كانوا الضحية رقم ٢ فدفعوا الثمن غاليًا بسبب حملات السطو التى يتعرضون لها على أيدى (شباب الضواحى) الذين يمارسون العنف من أجل العنف ولا شىء آخر... كما دارت الدوائر على الصيادلة الذين يهبط عليهم رهط من هؤلاء الشباب، وتحت التهديد يعطونهم كل ما يريدون من مواد وعقاقير مسموح بها أو غير مسموح، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن معظم العاملين فى الصيدليات أو فى قيادة الحافلات يرفضون رفضًا باتًا العمل أو السكن فى الضواحى.

الغريب أن إدارة المدن فى عدد من الدول الأوربية ظلت تتعامل - من بعد - مع هذه الظاهرة التى استفحلت اليوم وأصبحت شديدة الخطورة. لكن - وبحسب علماء النفس والاجتماع - انغلاق سكان هذه المناطق على أنفسهم، وتأسيسهم - ربما دون قصد منهم - لما يسمى «جيتو»، هو الذى كرس الشعور بالتهميش لديهم، وبأنهم زائدون عن الحاجة، ولا أحد يهتم بهم فكان أن انطلق الشباب (الصغار) فى غيهم دون رادع.

ولأن العرب هم الذين نزحوا إلى أوربا طوال السنوات الماضية، فكان يطيب لهم - بسبب صعوبة الاندماج داخل المدن - أن يسكنوا

الضـواحـى.. فـكـان أن ولـدت ظـاهـرة أن سـكـان الضـواحـى، هـم بالأساس، من العرب أو الأفارقة السود.. يروى أحد علماء الاجتماع نشوء هذه الظاهرة فى بلد أوربى هو فرنسا فيقول: عندما انتصرت الثورة الجزائرية، وتحقق الاستقلال وجد الحركيون -أى الجزائريون الذين وقفوا إلى جانب الاحتلال الفرنسى- أنفسهم فى الهواء الطلق، فلا هم يجرءون على العودة إلى بلادهم التى تتهمهم بالخيانة.. ولا هم فرنسيون حقيقيون يتمتعون بما يتمتع به المواطن الفرنسى القح.

فكان أن جمعتهم الحكومة الفرنسية فى مكان قريب من العاصمة، وتركتهم هناك داخل خيام فى البداية، ثم أقامت لهم المنازل وأنشأت المشاريع الخدمية الضرورية، وخصصت لهم دخلاً ثابتًا لكنها تركتهم، فلا عمل لرب الأسرة، ولا أماكن يلهو فيها الصغار. والنتيجة هى أن الأبناء توحشوا بعد شعورهم بالدونية تجاه الفرنسيين.

ويستطرد عالم الاجتماع (ويدعى مايكل بوسيه) قائلاً: هذه الحالة تكررت كثيرًا فى دول أوربية عديدة مثل (إيطاليا، وإسبانيا، وبلجيكا، وألمانيا) إلى جانب ظاهرة أخرى هى أن يسكن معظم أبناء البلد الواحد من المهاجرين داخل أحياء بعينها أصبحت تعرف على مدى السنوات بأنها (جيتو غربى) مثل حى بلفيل أو بربيس فى باريس، وفى هذه الظروف الصعبة، كان طبيعيًّا أن يشغل الأولاد أنفسهم بتعاطى المخدرات وممارسة العنف، بل السطو على بعض البيوت أو المصانع الصغيرة المنتشرة فى الضواحى والمناطق المتاخمة للمدن الكبرى.

.. وشيئًا فشيئًا التصقت تهمة العنف بالمهاجرين العرب من سكان هذه المناطق.. بل يكاد يخشى البعض (من الغرباء) المرور بمناطق بعينها اشتهرت بالعنف فى وضح النهار.

وعلى الرغم من لجوء السلطات فى الدول الأوربية إلى استخدام أبناء هذه المناطق فى وظائف البوليس أو قيادة الحافلات لتقليل الخسائر وتحجيم أحداث العنف، فإن تهمة التهميش والعنف لاتزال عالقة بالأذهان فيما يتعلق بهذه المناطق الصعبة.

وفى إطار ربط الضواحى بقلب المدن الكبرى، وكسر الحواجز، فإن وزارات المدن تقوم بجهد كبير فى هذا الاتجاه، بل إن دولاً بعينها لجأت إلى ما يعرف بخطة مارشال للنهوض بالضواحى على جميع المستويات وتحسين أوضاع ساكنيها من العرب المهاجرين.

لكن هذه الخطة تتعرض كغيرها لمناورات السياسة بين اليمين واليسار وتظهر بوضوح فى مواسم الانتخابات المحلية، لكن ما إن تمر الانتخابات وتنتهى كل المساومات حتى يجد سكان الضواحى أنفسهم معزولين انتظارًا لمواسم انتخابية أخرى وهلم جرًّا..

(٤) حقائق وأرقام: تزداد حشود المهاجرين المتسللين على أبواب أوربا، ففى إفريقيا مثلاً ٤٠٪ من سكانها يضطرون للعيش بأقل من يورو واحد فى اليوم.أضف إلى ذلك النمو السكانى المقلق، فعدد سكان إفريقيا يقدر أن يزداد من ٨٠٠ مليون إلى ١,٣ بليون فى ٢٠٢٥. ومن مالى وتشاد ونيجيريا يغادر ١٠٠ ألف كل سنة إلى الشمال، ويحتشدون فى بلاد الترانزيت، ويضيع مليون منهم فى ليبيا

ويبلغ عدد المهاجرين من المغرب سنويًا ٤٠ ألفًا يتوافدون إلى إسبانيا وثمة ٢٠٠ ألف يمرون بالبحر المتوسط فى طريقهم إلى أوربا بحسب تقرير للأمم المتحدة، والنتيجة هى أن الروس مثلاً هم ثالث مجموعة من المهاجرين إلى ألمانيا فبينما الأوكرانيون هم المجموعة الأولى فى البرتغال، وعلى الرغم من ذلك تريد أوربا أن تظهر فى صورة القارة التى تحارب الهجرة السرية والحق أن بلدان أوربا عاجزة عن الإجماع على سياسة واحدة وكل بلد يغنى على ليلاه، فإيطاليا وإسبانيا قررتا تجنيس ٧٠٠ ألف عامل غير شرعى فى أثناء السنوات الأخيرة وفرنسا وألمانيا اعترضتا على ذلك نظرًا إلى خشيتهما من ازدياد عدد العمال الذين لا يملكون أوراقًا قانونية وكذلك الحال فى شأن قانون اللجوء. ففرنسا تستقبل بكل طيب خاطر السريلانكيين فى حين ترفض ألمانيا ذلك والبرتغال تمد يدها للجزائريين وكانت تأشيرة شينغين التى تتيح حرية التنقل بين سبع دول أوربية وقعت المعاهدة (مدعاة ضياع وتخبط) وتعانى بريطانيا وأيرلندا وهما ليستا جزءًا من هذا الإجراء - صعوبة فى مقارنة وثائق المهاجرين المتسللين إليهما مع وثائق الدول الأخرى الأعضاء فى الاتحاد الأوربى.

والمبادرة المشتركة اليتيمة هى تنظيم رحلات من ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإنجلترا وإيطاليا تعيد بعض المهاجرين إلى بلادهم وترغب بروكسل فى تقصير المهلة بين قرار إعادة المهاجرين إلى بلادهم وتنفيذ هذا القرار؛ إلا أن درس طلب اللجوء إلى فرنسا يتطلب حوالى ثلاث أو أربع سنوات وعندما يرفض الطلب يكون المعنىُ قد تزوج وسجل أطفاله فى المدرسة، فكيف يبعد والحال هذه؟ ويبلغ عدد طلبات اللجوء

٥٠ ألفًا سنويًا فى فرنسا وحدها ومن ٦٥٠ ألف قرار بالإعادة إلى البلاد الأم ينفذ ١٦٤ ألفًا وتبلغ تكلفة معالجة هذه الملفات نحو ١٠بلايين يورو وعليه تلح الحاجة إلى اعتماد مبدأ «الكوتا» أو الحصص كما هو الحال فى الولايات المتحدة وبريطانيا.

ويبدو المغرب واقعًا فى فخ لا يعرف الخروج منه فثمة فخ الجغرافيا فهو طريق المهاجرين من الجنوب إلى أوربا وهذه الطريق تمر بالمغرب بعد اجتياز الجزائر أو موريتانيا و١٥٪ من المهاجرين المتسللين إلى إسبانيا يأتون من المغرب عبر سبتة ومليلة أو مضيق جبل طارق أو جزر الكنارى أما الـ ٨٥٪ المتبقون فهم أصلاً من أمريكا اللاتينية أو أوربا الشرقية ويدخلون بتأشيرة سفر سياحية، والفخ الثانى (مالى) ففى بلد لا يملك موارد كبيرة ويتخبط فى مشكلات لإخراج مواطنيه من الفقر ويحلم شبابه بالهجرة إلى أوربا يعانى المغرب صعوبة القيام بدور الشرطى الذى يراقب حدود إسبانيا من دون منحه موارد لقاء هذا الدور فمتوسط دخل الفرد المغربى هو ١٢٠٠ دولار نظير ١٧٠٠٠ للفرد الإسبانى والملايين الأربعون من الدولارات التى وعد بها الاتحاد الأوربى فى ٢٠٠٢ الرباط لمساعدتها على محاربة الهجرة غير القانونية لم تسدد بعد، وفى عام ٢٠٠٠ تمكن المغرب من إبعاد ١٦٢٠٠ متسلل إلى الحدود الجزائرية وفكك فى ٢٠٠٤ نحو ٤٢٥ شبكة هجرة سرية من مغاربة وأفارقة.

وبدأ الإسبان يعززون حدود سبتة ومليلة فشيدوا حاجزًا ثانيًا من الأسلاك الشائكة يبلغ ارتفاعه ستة أمتار ويقدر أن مئات الآلاف من

المهاجرين قضوا فى عرض البحر فى السنوات الأخيرة وواقع الحال أن الهجرة غير القانونية ليست مشكلة إسبانية ولا إسبانية - مغربية، بل هى أوربية - إفريقية والمغرب لا يستطيع فعل شىء وحده لا سيما أن ٥٠٠ ألف إفريقى يدخلون الجزائر كل سنة سعيًا إلى المغرب أو تونس أو ليبيا ويمر ٩٥٪ من اللاجئين الشيشان بالحدود البولندية إلى تيريسبولو، وفى ٢٠٠٤ شكلت تيريسبولو المحطة الأولى فى الاتحاد الأوربى لدخول ٦٨٠٠ شيشانى (مجلة لوبون الفرنسية ٢٠٠٥).

أهـــم المصـــادر

1- qu'est ce que l'accident, Philippe Nemo, puf. 2005.

2- ce monde qui vient, Alin Minc, 2006

3- la France aux francais, malek boutih, 2006

١- الإسلاموفوبيا - د. سعيد اللاوندى - نهضة مصر - ٢٠٠٦.

٢- ثرثرة تحت برج إيفل - د. سعيد اللاوندى - نهضة مصر - ٢٠٠٦.

٣- مثقفون فى مهمة رسمية - د. سعيد اللاوندى - إيجى - مصر - ٢٠٠٣.

٤- عمائم وطرابيش- د. سعيد اللاوندى - إيجى - مصر - ٢٠٠٢.

٥- كذب المثقفون ولو صدقوا - د. سعيد اللاوندى- نهضة مصر - ٢٠٠٥.

الفهرست

تقديم ٣
مقدمة ٥
القسم الأول: شبكات تهريب المهاجرين! ٧
القسم الثانى: المهاجرون يدفعون الثمن مرتين! ٦١
خاتمة ٩٣
أهم المصادر ١٠٥

ف: 68 ت:15/3/2010

الموسوعة السياسية للشباب

١- الخصخصة.	د. أحمد جمال الدين موسى.
٢- الدساتير المصرية من عهد «محمد على» إلى عهد «مبارك».	د. سيد عيسى محمد.
٣- الأيديولوجيا.	د. عمار على حسن.
٤- المواطنة.	د. عصام صيام.
٥- الأصولية.	د. عمرو الشوبكى.
٦- الانتشار النووى أخطر مفاهيم العلاقات الدولية.	د. محمد عبد السلام.
٧- حوار الحضارات.	د. وليد محمود عبد الناصر.
٨- الهجرة غير الشرعية.	د. سعيد اللاوندى.
٩- الليبرالية.	د. ياسر قنصوه.
١٠- التدخل الدولى.	د. عماد جاد.
١١- الإعلام وصناعة العقول (التليفزيون نموذجًا).	د. نسمة البطريق.
١٢- الدعاية الانتخابية.	د. صفوت العالم.
١٣- العنصرية وصدام الحضارات.	د. أسامة نبيل. صبرى سعيد
١٤- العلمانية والفرانكفونية.	د. أسامة نبيل. د. سامى مندور.
١٥- الرأى العام.	صبحى عسيلة.
١٦- أسلحة الدمار الشامل.	محمد عثمان.
١٧- التحديث.	عزمى عاشور.
١٨- المجتمع المدنى والدولة.	د. محمد عثمان الخشت.
١٩- الحكم الرشيد.	سامح فوزى.
٢٠- الخصوصية الثقافية.	بشير عبد الفتاح.
٢١- الديمقراطية.	صبرى سعيد.
٢٢- الاستشراق.	سهام ربيع عبد الله.

احصل على أى من إصدارات شركة نهضة مصر (كتاب/ CD)
وتمتع بأفضل الخدمات عبر موقع البيع: www.enahda.com

نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع